دراسة

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

أعباء أم حلول؟

التنمية المستدامة في دول النزاع العربي تحت المجهر

يوليو 2023

المقدمة

النزاعات طويلة الأمد، الصراعات الداخلية، واضطراب الأنظمة، واقع سيطر على عدد من دول العالم العربي التي تشهد نزاعات، مخلفة صدمات سلبية ذات آثار طويلة الأمد طالت كافة أبعاد الواقع الملموس في دول النزاع، غير ان الشاهد أن السلام والاستقرار اللذان يعتبران ملمح رئيسي ممهد لمسارات التنمية في كافة المجتمعات، مثل غيابهما أزمة هيكلية طالت بالعرقلة والإبطاء لكافة خطط وأجندات التنمية في مجتمعات النزاع.

وتهدف هذه الدراسة؛ إلى إجراء مسح تقييمي متعمق لتأثير الحروب والنزاعات الداخلية على المسارات التنموية في 4 من دول النزاع في العالم العربي وهم **الجمهورية اليمنية** التي اختبرت 9 سنوات من النزاع الممتد حتى الآن، و**الجمهورية العربية السورية** التي مرت بما يزيد عن 11 سنة من الحرب الاهلية، و**دولة ليبيا** التي تدخل هذه السنة عام الصراع الثاني عشر، و**جمهورية السودان** التي اندلع بها نزاع داخلي محتدم هو الاحدث في القارة في أبريل من عام 2023.

وتثير طول مدد النزاعات والأزمات في دول النزاع تساؤلات حول مدى جمود وحركة مسارات التنمية المستدامة بكافة أبعادها في دول النزاع العربية، في ظل ما تسبغه النزاعات من غياب لخارطة الطريق الوطنية في دول النزاع، في الوقت الذي تتحرك فيه مسارات التنمية بوتيرة متسارعة في باقي دول العالم، بما يخلق فجوة تنموية بين دول المنطقة العربية وبعضها، وبما ينعكس على إبطاء نمو الواقع الشمولي للمنطقة العربية ككل، كما سيقود بالتأكيد للتأثير السلبي على مسارها التنموي الإقليمي.

وعلى هامش انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوي للأمم المتحدة لمتابعة ومراجعة خطة عام 2030، والذي يركز هذا العام على موضوع "تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (COVID -19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات" وسيستعرض خلال هذا العام كل من الهدف 6 و7 و9 و11 و17 من أهداف التنمية المستدامة. تطلق مؤسسة ماعت هذه الدراسة تحت عنوان "**أعباءً أم حلول؟ ... التنمية المستدامة في دول النزاع العربي تحت "المجهر"** وذلك لإلقاء الضوء على أوضاع التنمية المستدامة ولا سيما الأهداف محل الاهتمام لدي المنتدى هذا العام في الدول العربية محل النزاع وتحديدا الاكثر عنفا اليمن، سوريا، ليبيا، السودان.

المحور الأول: واقع الأهداف التنموية محل الاهتمام في دول النزاع

أولًا: خلفية عن الأهداف التنموية محل الاستعراض

على الرغم مما يعكسه النزاع من اضطراب يطال كافة خطط وأهداف التنمية المستدامة، الا ان هذه الدراسة سوف تركز على تتبع أثر النزاع على مسارات التنمية في المجتمعات العربية عبر قياس 5 من أهداف التنمية المستدامة وهم، الهدف 6 بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي، الهدف 7 بشأن الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، الهدف 9 بشأن الصناعة والابتكار والبنية التحتية، الهدف 11 بشأن المدن والمجتمعات المستدامة، والهدف 17 بشأن الشراكات من أجل الأهداف.

ويأتي الاختيار المتخصص لتلك الأهداف الخمس تحديدًا؛ كونها تعكس الأولويات التنموية المحددة التي يتم التركيز على استعراض مدى التقدم المحرز بها خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة في نسخته لعام 2023 خلال يوليو، تحت رعاية المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وذلك دون المساس بالطبيعة المتكاملة غير القابلة للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة.

ثانيًا: أهداف التنمية المستدامة في الدول محل النزاع.. بين التقدمات والتحديات

أ. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.. واقع الهدف 6:

على الرغم من انخفاض عدد الأشخاص المحرومين من مصدر مياه محسن ونقي على مستوى العالم للنصف، على مدار 25 عام الماضية، إلا ان العديد من بلدان العالم وبصورة خاصة بلدان النزاع في المنطقة العربية مازالت تعاني بشكل كبير فيما يتعلق بتوفير مصادر المياه المحسنة النقية للجمهور، ليس فقط بفعل الأهمية الحيوية لإمدادات المياه كأحد الاحتياجات الرئيسية للسكان في دول النزاع، وإنما أيضا بسبب ارتباط توافر المياه بخدمات الصرف الصحي ودعم مكافحة التغير المناخي ودعم مجموعة واسعة من الأنشطة داخل المجتمعات العربية.

لا يركز الهدف 6 الخاص بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي على النظر لأزمة توافر موارد المياه على انها مجرد أزمة توافر المورد نفسه، وانما اتسع المفهوم ليربطها ارتباطًا جوهريًا بتغير المناخ وإدارة موارد المياه وخدمات الصرف الصحي للسكان ومشكلات ندرة وجودة المياه وفي هذا الإطار فقد تعددت الجهود المبذولة من قبل كل دولة بهدف تحقيق غايات الهدف المتنوعة.

غاية 1	حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030

فيما يتعلق بتحقيق غاية **حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030**، **ففي اليمن** يعاني معظم السكان من تداعيات خطيرة لأزمة شح المياه، وهو ما يدفع السكان في عدة مناطق يمنية للاعتماد على خزانات وشاحنات المياه في توفير احتياجاتهم رغم صدئها وعدم نظافتها، إضافة لارتفاع كلفه تلك الخزانات وفقا للتغيرات في سعر السوق. غير انه ما بين عامي 2021 و2023، شهدت اليمن مجموعة من المشروعات الهادفة لدعم حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب الآمنة والميسورة التكلفة.

من المهم ملاحظة أن **خطط التنمية اليمنية طويلة الأجل لحل أزمة شح المياه قد توقفت مع استبدال العدد الأكبر منها ببرامج المساعدات الموجه من قبل المانحين والعاملين داخل اليمن** بعدما اشتدت الحاجة إليها[1]. وبناء على هذا، يمكن ملاحظة كيف أن الجهود التنموية للتعامل مع أزمة المياه، هي جهود بطيئة وشبه منعدمة على المستوى الحكومي الرسمي. وفي هذا الإطار فقد تركزت أغلب جهود وزرة البيئة والمياه في التباحث مع المانحين حول مشروعاتهم داخل قطاع المياه اليمني، سواء المانحين الدوليين او الشركاء من الآليات الدولية كالبنك الدولي واليونيسيف.

فضلًا عن أن خطط المانحين والجهات الفاعلة الخارجية في التعامل المحدود مع ازمة المياه في اليمن، **تغيب بصورة شبه كاملة، بالإضافة إلى نقص الجهود الحكومية العاملة على حلحلة أزمة المياه وتوفير الاحتياجات المجتمعية من الموارد المائية في ظل عدم الاستقرار السياسي المسيطر على اليمن**، وهو الأمر الذي انعكس بالسلب على جهود الجهات الفاعلة التي أصبح لها تأثير محدود كونها منفردة ومجزة وعاجزة عن تلبية الحاجات المائية الماسة للمواطنين اليمنيين في ظل غياب جهود وخطوات الإصلاح المنهجي الشامل.[2]

فعلي الرغم من تفاقم أزمة المياه بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة؛ إلا ان جهود اليمن كانت اقل بكثير من سرعة تفاقم الازمة. وتتلخص أبرز تلك الجهود في: **توقيع محافظ عدن على عقود انشاء 10 مشاريع تنموية** عاملة في قطاع المياه والصرف الصحي بالبلاد بدعم وتمويل إماراتي، حيث سيعمل الجانبين معًا على تشغيل تلك المشروعات بهدف دعم الاحتياجات المائية لسكان المدينة.[3]

بينما خلال عام 2023، **شارك وفد الجمهورية اليمنية بالمؤتمر الدولي 13 للشبكة الإسلامية** لتنمية وإدارة مصادر المياه في العاصمة الأردنية عمان، فيما تعتبر أحد أبرز

[1] Long-term projects halted in Yemen water crisis, Gulf, http://bitly.ws/KRVf
[2] The Economic Recovery of Yemen, Sada, http://bitly.ws/KVpv
[3] محافظ عدن يوقع عقود 10 مشاريع، سبوتنيك، http://bitly.ws/KVCy

الخطوات لكسر الحصار المفروض على اليمن وتعزيز سبل التباحث حول أفضل طرق إدارة موارد المياه في البلاد.[4]

أما عن الوضع في سوريا، على الرغم من سنوات النزاع الطويلة التي سببت ازمة شح وتلوث كبيرة للمصادر المائية، الا ان الجهود الحكومية السورية للتعامل مع الأزمة كانت شديدة النشاط في مختلف أنحاء دمشق.

فخلال عام 2020، **سعت وزارة الموارد المائية السورية لحل ازمة شح المياه في بعض المناطق المتأثرة بالنزاع الداخلي، حيث عملت على تأمين المياه النظيفة والأمنة للمجتمعات السورية الداخلية وتحسين الوصول لمياه الشرب**، كما تم الانتهاء من حفر 253 بئر، بينما تمت صيانة 25 خزان للمياه، وتجديد أنابيب شبكات المياه الممتدة بطول 312 كيلو متر، إضافة إلى ذلك تمت صيانة وتوريد 254 مضخة مياه وتركية 55 مجموعة توليد كهربائية للمحطات المائية، وتم تنفيذ 153 عقد مختلف في مجال تجهيزات المياه، وقد وصلت إجمالي تكلفة هذه الأعمال التحسينية نحو 37 مليار ليرة سورية.[5]

كما تتمثل مجموعة من أهم مشاريع مياه الشرب تلك التي تم دعمها في ريف دمشق، حيث تم تجهيز الآبار في الريف الدمشقي والغوطة الشرقية، كما تم إنشاء محطة لتنقية مياه الشرب في أوتايا، واستبدال شبكات مياه الشرب ببلدات مثل لنبك وحلا وقلعة جندل وجيرود ورأس المعرة، إضافة لتمديد شبكات مياه جديدة لخدمة المجتمعات السكنية الحديثة وتجهيز 9 آبار في السومرية وربطها بخزان طاقته الاستيعابية 7200 متر مكعب، بينما تم الانتهاء من إعادة تأهيل وتجهيز 25 مركز ضخ مائي في ريف حلب.[3]

أما عن محافظتي حلب وحمص فقد شهدتا العديد من المشروعات الهامة، ففي حلب تم إعادة تأهيل وتجهيز 25 مركز ضخ مائي في ريف حلب، كما تم تمديد خطوط ضخ مائية من محطة الفيض لخزان تشرين، وتمديد شبكات المياه في الشيخ زيات ونجار وكفر ضغير، بينما تم تحسين شبكات المياه في مدينة نبل وتجهيز بئري الزهراء وشغيدلية.[4]

وشهد عام 2021 استكمال لمجهودات استبدال شبكات المياه القديمة في منطقة الغاب وشبكة الخندق - الحرة، كما تم استئناف العمل على خط املاء العبر في مفرق عين الكروم وهو أحد المشاريع التي ستعمل مشكلة توزيع المياه في القرى التي سيطر عليها العطش بشكل كبير في سوريا، وعملت الوزارة على إعادة تأهيل واستثمار خزان

---

[4] اليمن يشارك في المؤتمر الدولي لتنمية وإدارة مصادر المياه في الأردن، سبأ نت، http://bitly.ws/KRUb
[55] الموارد المائية 2020.. مشاريع لتحسين واقع مياه الشرب وتأهيل مشاريع الري واستصلاح الأراضي، سانا، http://bitly.ws/Kxg9
[3] المرجع السابق
[4] المرجع السابق

طاحونة الحلاوة الجبلي وتنفيذ بشر للضخ إليه من بئر الطاحون، وتم الانتهاء من مشروع استبدال شبكات قرى بعمرة والدليبة وآق دوكار وقد عادت للخدمة، وهو مشروع من شأنه ان يخدم 1200 مشترك.[1]

في عام 2023 قامت المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بتركيب مجموعات ضخ أفقية بغزارة 80 متر مكعب/ ساعة مما يخفف زمن توزيع المياه في القرى التي تعاني من نقص المياه[2]، كما بدأت المؤسسة تنفيذ خزان في قرية فدرة بسعة 200 متر مكعب وهو ما من شأنه خدمة 500 مواطن.[3]

ويعتبر عام 2023، أحد أكثر الأعوام التي شهدت بها منظومة مياه الري والشرب تأثرًا سلبية بسبب الزلزال الذي ضرب الأراضي السورية وما خلفه من تبعات، حيث تدمرت العديد من خزانات المياه الموجودة فوق أسطح المنازل، وهو ما زاد الضغط على شبكات المياه الموجودة بالمدن السورية.

وفي ليبيا، تعتبر ازمة المياه هي الازمة الأكبر والأكثر تأثيراً على الواقع الليبي؛ حيث يواجه المواطنون أزمة شح وارتفاع تسعير المياه في ظل التوجه نحو خصخصة خدمة نقل والتحكم في الموارد المائية.[4] إلا ان **الجهود الليبية للتعامل مع المشكلة كانت مكبلة** بصورة كبيرة بفعل عدم الاستقرار السياسي والأمني وما خلفه من ازمة سيطرت على كافة قطاعات وقرارات الحكومة الليبية.

فخلال عام 2021، قطعت الحكومة إمدادات المياه عن مناطق واسعة في مختلف المدن بعد صدور تهديدات على يد مسلحين بتخريب شبكة مياه النهر الصناعي، إضافة لتعرض النهر لاعتداءات من السكان عليه وهو الامر الذي شتت الجهود الوطنية من العمل الإنمائي بهدف توجيهها نحو الحماية القانونية والأمنية لمصادر المياه، مما يؤخر وبصورة واضحة مسار العمليات التنموية في قطاع المياه الليبي[5].

كما تم الكشف خلال عام 2021، عن رفض حكومة الوفاق الليبية العمل في مشروع محطة تحلية مياه البحر الليبي، أحد المشروعات الواعدة في حل ازمة شح المياه الليبية، غير ان المجلس لم يكشف عن أي بدائل في ظل تفاقم ازمة المياه.[6]

أما خلال عام 2022، شهد مسار العمل المائي الليبي اضطرابًا ما بين التقدم والانحسار، فبينما أعلنت حكومة الوحدة المؤقتة عن توجهها لإعادة العمل في مشروعات "ليبيا الغد" المتوقفة منذ عام 2011، والتي تضمن مشروعات لصيانة محطات تحلية المياه وتجديد محطات الرفع وانشاء محطة ضخ.[7] إلا انها لم تدعم بأي جهود حكومية او

[1] إنجاز مشاريع لمياه الشرب في حماه، وزارة الموارد المائية، سوريا، فيسبوك، http://bitly.ws/KW7u
[2] مؤسسة مياه اللاذقية، سوريا، فيسبوك، http://bitly.ws/KWe4
[3] مؤسسة مياه اللاذقية، وزارة الموارد المائية، سوريا، http://bitly.ws/KWdw
[4] السياسة المائية في ليبيا :أزمة إدارة وليست أزمة ندرة، مبادرة الإصلاح العربي، http://bitly.ws/KxHg
[5] أعجوبة العالم الثامنة "النهر الصناعي الليبي العظيم" المهدد بالتخريب، بي بي سي عربية، http://bitly.ws/KxLm
[6] محطة تحلية المياه في طرابلس.. مشروع لم يرَ النور، فواصل، http://bitly.ws/KxMf
[7] حكومة الوحدة المؤقتة تعيد العمل في مشروعات "ليبيا الغد"، الجماهيرية، http://bitly.ws/KxNp

دبلوماسية جهود اليونيسيف الحثيثة لإعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي بالمدن الليبية، مما دفع للتأخر الكبير في التمويل للأنشـــطة المتعلق بدعم شـــبكات المياه التي دعت اليونيسـيف لدعمها، حيث غطت التمويلات الواصـلة 22% فقط من اجمالي التمويل المطلوب لدعم قطاع مياه الشرب.

وفي السـودان؛ في حين تتقاطع أرضـها مع 3 من الأنهار العذبة بالعالم، تعاني السـودان ومواطنيها من أزمة شـــح كبيرة في المياه، إضـــافة الى أن تهالك شـــبكات توزيع المياه النقية بالصـورة التي تجعل الكسـور تملئها وتدفعها للاختلاط بصـورة متكررة مع المياه الراكدة، مع قدم عدد من محطات المياه[1]، والذي هدد أكثر من نصـــف ســـكان الســـودان بالإصـــابة بتداعيات صـــحية خطيرة ناتجة عن تلوث المياه مثل الملاريا والســـرطانات والفشل الكلوي والحمى التيفية والإسهال[2].

غير أن الجهود التنموية للتعامل مع ازمة المياه في السودان سيطر عليها التخبط وغياب اســـتراتيجية الإصـــلاح الدقيقة، وُوجهت أبرز الجهود لتنفيذ برنامج لتوفير امدادات المياه النـاقصـــة بمنـاطق الخرطوم[3]. في الوقـت الـذي لم يتم فيـه توجيـه أي جهود نحو دعم وتحســين شــبكات توزيع المياه المتهالكة والتي تتســبب في نقل الامراض للمواطنين، على الرغم من انتشـار امراض المياه في السـودان يكلفها 480 مليو دولار سـنويًا في حين أن قيام الحكومة بتأهيل وتنقية شبكات المياه سوف يكلفها أقل من هذا المبلغ بكثير.[4]

ومع اندلاع النزاع ببداية شهر إبريل عام 2023، تأثر قطاع المياه السوداني بشكل كبير، وهو الامر الذي بدأ ازمة شح للمياه في المناطق القريبة من الاشتباكات، غير ان الجهود الحكومية حاولت الحفاظ على حالة شبه مستقرة لقطاع المياه السوداني وتمثلت أبرز الجهود الحكومية في؛ تأمين القوى العاملة في صيانة اعطال محطات المياه لاستمرار مجهوداتهم بإعادة المحطات للخدمات[5]، وشاركت قوات الدعم السريع بجهودها لمساعدة مهندسي المياه لإعادة توصيل خطوط إمداد المياه للأحياء المأهولة بالسكان في القرى السودانية المختلفة، وعدد من أحياء أم درمان، كما كشفت قوات الدعم السريع عن جهودها لإصلاح الأعطال والخلل بمحطة مياه بحري.[6]

أما على الصعيد الميداني؛ شاركت الفرق التابعة للدعم السريع على توفير موارد المياه والطعام للمجموعة مختلفة من الجهات منها المستشفيات ودور العجزة والمسنين بالعاصمة الخرطوم.[7]

غاية 2	حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية

[1] أسعار باهظة وهيئة بلا سند.. الخرطوم تعاني شح المياه في رمضان والحلول في رحم الغيب، الجزيرة، http://bitly.ws/KFKy
[2] تلوث المياه في السودان يهدد بتداعيات صحية خطيرة، سكاي نيوز عربية، http://bitly.ws/KFAw
[3] توجهات ولائية بسرعة توفير المياه لمناطق جنوب الخرطوم، سودان برس، http://bitly.ws/KFvS
[4] تلوث المياه في السودان يهدد بتداعيات صحية خطيرة، سكاي نيوز عربية، http://bitly.ws/KFAw
[5] اشتباكات السودان تطاول الخدمات الأساسية: أزمة في توفير الخبز والمياه، العربي الجديد، http://bitly.ws/KFto
[6] قوات الدعم السريع: نواصل جهود تحسين الأوضاع وتوفير مياه الشرب والخدمات للمواطنين، RT، http://bitly.ws/KZzR
[7] مرجع سابق

وفيما يتعلق بغاية **تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية**، **ففي اليمن** وعلى مدى 9 سنوات من الصراع، واجه 22 مليون يمني ازمة في الوصول لمرافق الصرف الصحي والنظافة الشخصية غير أن الجهود اليمنية للتعامل مع أزمة الصرف الصحي لم تكن مواكبة لمدى عمق الازمة فقد تمثل الجهد الحكومي الأبرز خلال عام 2023، اجتماع المؤسسة النحلية للمياه والصرف لصحي بأمانة العاصمة اليمنية بهدف مناقشة سير اعمال المؤسسة وسبل تحسين وتعزيز توفير خدمات المؤسسة للمواطنين، كما تمت مناقشة واستعراض مجموعة من مشاريع الصرف الصحي التي تنفذ بتمويل من الشركاء الدوليين إضافة لاستعراض إجراءات التنسيق معهم.[1]

كما شهدت مديرية بني الحارث اليمنية اجتماعًا ضم أعضاء من المجلس المحلي ومدير المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي، وقد ناقش الاجتماع أوضاع محطات معالجة الصرف الصحي في بني الحارث، وتم التباحث حول سبل تعزيز العقبات التي تواجه شبكات الصرف الصحي بالبلدية.[2]

وفي سوريا؛ خلال عام 2020، **بذلت وزارة الموارد المائية السورية جهود كبيرة في مجال مشروعات الصرف الصحي**، حيث عملت وزارة الري والموارد المائية على تنفيذ العديد من محطات معالجة المياه وانشاء مصبات للصرف الصحي وخطوط جديدة وذلك بهدف إبعاد التلوث عن مصادر المياه وحماية البيئة في دمشق، وفي إطار ذلك فقد شهدت مدينة حمص العديد من مشروعات الهامة، حيث تم استبدال شبكات الصرف الصحي في ضاحية الوليد، إضافة إلى ذلك فقد تم بدء التشغيل التجريبي لمحطة معالجة مدينة عدرا بالريف الدمشقي وقد عادت للجمل بربع طاقتها التشغيلية بعد توقف.[3]

بينما انتهت الوزارة من تنفيذ محطات دير عطية وطرجانو باللاذقية وتبنة بدرعا، كما تم استكمال العمل على تنفيذ محطات معالجة الصرف في كلًا من مصياف - سيانو الحويز-الكفر رساس - اللاذقية - طرطوس القليعة الدلبة-صافيتا-بعمرة-جمرايا-الهامة-يبرود-جديدة الخاص-أبوحوري -البرجان، وتم استكمال العمل في مشروع الصرف الصحي بالحفة، ومشروع القناة "سي" للصرف الصحي والمطري في اللاذقية، والعمل على مصبات الصرف الصحي في الحسينية والديابية والكسوة بريف دمشق.[4]

وشهد عام 2023، مجموعة من الجهود كان أبرزها توجه الشركة العامة للصرف الصحي نحو تنفيذ خطوط صرف صحي بمدينة ازرع والشيخ مسكين بطول 900 متر بالتعاون مع المجلس الدنماركي ومنظمة تريانغل[5]، بينما قامت الشركة العامة للصرف الصحي

[1] مناقشة سير عمل المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة، سبأ نت، http://bitly.ws/KZnL
[2] اجتماع بمديرية بني الحارث يناقش أوضاع محطة معالجة الصرف الصحي، اليمن، http://bitly.ws/KZok
[3] مرجع سابق، الموارد المائية 2020.. مشاريع لتحسين واقع مياه الشرب وتأهيل مشاريع الري واستصلاح الأراضي
[4] مرجع سابق، الموارد المائية 2020.. مشاريع لتحسين واقع مياه الشرب وتأهيل مشاريع الري واستصلاح الأراضي
[5] صرف صحي درعا، وزارة الموارد المائية، سوريا، فيسبوك، http://bitly.ws/KWda

بحمص بإجراء صيانة كاملة لخط صرف صحي شارع العرباض بن سارية، وتمت المعالجة بالضخ لأعطال الخط[1]

وفي ليبيا؛ تعتبر جهود الحكومة في مجال توفير شبكات الصرف الصحي الأبطأ بين دول النزاع، فبعد سنوات من التوقف وعدم اتخاذ أي خطوات أو تدابير لتعزيز عملية توفير شبكات صرف صحي للسكان والنازحين، اقتصرت أبرز جهود حكومة الوحدة المؤقتة في توجهها لعودة العمل بمشروعات "ليبيا الغد" التي تضم عدد من المشروعات المتوقفة لما يزيد عن عقد من الزمن، وقد تضمنت تلك المشروعات، مشروع انشاء محطة لتنقية مياه الصرف الصحي وتجديد محطات الرفع وانشاء مخطة ضخ في مدينة درنة.[2]

كما شهد عام 2023 توجيه رئيس حكومة الوحدة الوطنية الموقتة عبد الحميد الدبيبة توصيات في شهر ابريل بشأن ضرورة العمل على إطلاق مشروع وطني لصيانة وتطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي الليبية وعددهم 24 محطة. غير أنه لا يوجد استراتيجيات أو خطط أو مشروعات تم الإعلان عنها حتى الآن.[3]

وهو ما يثير تساؤلات حول مدى مصداقية إرادة الإصلاح لدى الحكومة الليبية المؤقتة، حيث لا تعتبر تلك التوجيهات هي الأولى من نوعها، فقد سبق وبحث الدبيبة خلال اجتماع ضم شركة المياه وجهاز مشروعات المرافق الليبي وضع شبكات الصرف الصحي خلال عام 2022، وقد خلص الاجتماع لبحث مدى سوء أوضاع شبكات الصرف الصحي المتهالكة، وقد تم الاتفاق على وضع خطة لمعالجة الشبكات المتهالكة والمختنقات الرئيسية بالمدن، كما تم التوجيه بتنفيذ عدد من المشروعات في مجال الصرف الصحي، غير ان عام قد مر على تلك التصريحات التي لم تترجم على ارض الواقع.[4]

في السودان؛ حتى عام 2022 كان نحو 92% من سكان الخرطوم البالغ عددهم 12 مليون نسمة يعانون من افتقار لخدمات الصرف الصحي، التي تغطي مساحات شديدة المحدودية مسببة أزمات بيئية وصحية بالغة للسكان، وتأتي تلك الأزمة كجزء من تهالك الشبكات الحالية وعدم بذل جهود تطويرية من قبل القائمين عليه، **وتعتبر ابرز الجهود المبذولة للتعامل مع الازمة جهود محدودة وموجهة لنطاقات ضيقة جدا في المجتمع السوداني، وهو ما يثير تساؤلات حول ما تنتظره السودان لبدء العمل على خط او استراتيجية وطنية للتعامل مع الصرف الصحي كأحد المشكلات الحيوية بالمجتمع السوداني.**[5]

وتلخصت أبرز الجهود في عام 2023 في تبني حميدتي لخطة خمسية لحل مشكلة الصرف الصحي بولاية الخرطوم، وذلك في ختام مؤتمر تنمية وتطوير ولاية الخرطوم المنعقد

---

[1] صرف صحي حمص، وزارة الموارد المائية، سوريا، فيسبوك، http://bitly.ws/KWeV
[2] مرجع سابق، حكومة الوحدة المؤقتة تعيد العمل في مشروعات "ليبيا الغد"
[3] الدبيبة يؤكد ضرورة إطلاق مشروع وطني لصيانة محطات الصرف الصحي، الوسط، http://bitly.ws/KZFF
4 الدبيبة يتابع مشروعات الصرف الصحي والاستعدادات لفصل الشتاء، الوسط، http://bitly.ws/KZGs
[5] أضرار بالغة.. 92 في المئة من سكان الخرطوم بلا شبكة صرف صحي، سكاي نيوز عربية، http://bitly.ws/KFEY

تحت شعار "معًا لنهضة الخرطوم"[1]، وواصلت هيئة الصرف الصحي جهودها في العمل بمحطة الضخ الرئيسية بولاية بحري الكبرى تمهيدًا لافتتاح محطة الصرف الصحي هناك.[2] وتدور أبرز جهود هيئة الصرف الصحي السودانية حول طلب توريد بدائل لبعض مكونات محطات المعالجة وتركيب وحدات لإزالة الروائح الكريهة.

ب. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة ... الهدف 7:

غاية 1	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة

فيما يتعلق بتحقيق غاية **ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة**، **في اليمن عانى قطاع الطاقة بصورة كبيرة من عدة مشكلات**، تمثلت أبرزها في التراجع المستمرة للقدرة الإنتاجية، مع زيادة عدد ساعات فصل التيار بما ينعكس على عدم قدرة المواطنين على ممارسة الأنشطة الحياة اليومية في ظل غياب الكهرباء، إما بسبب تدمير البنية التحتية لشبكة الكهرباء أو لأن الشبكة لم تعد تملك القدرة على توليد ما يكفي من الكهرباء للوصول إلى تلك المناطق، غير أن اللافت للنظر هو كون الجهود اليمنية في مجال دفع أزمة الطاقة نحو الحلحلة جهود تتسم بالنشاط[3].

في سبتمبر 2021، على المستوى الحكومي؛ **تم توقيع اتفاقية تعاون ثنائي** بين الحكومة اليمنية ممثلة في محافظ عدن وحكومة دولة الكويت لبدء مشروع جديدة لتوفير الطاقة الشمسية للمدينة[4]، بحيث سيستفيد من المشروع ما يصل إلى مليون وأربعمائة ألف مواطن يمني من محافظتي عدن ولحج، كما سيتضمن المشروع انشاء محطة كهرباء بطول 1.5 كيلو وإعادة تأهيل شبكة الضغط العالي بحقل بئر ناصر بطول 11.6 كيلو.[5]

بينما شهد عام 2022، **توقيع اليمن ممثلة في وزارة الكهرباء والطاقة اليمنية على اتفاقية تنفيذ مشروع انشاء محطة عدن** لتكون أكبر محطة للطاقة الشمسية في اليمن بالشراكة مع شركة مصدر الإماراتية والبرنامج السعودي للتنمية واعمار اليمن وبرنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند" وذلك بهدف التوجه نحو تأمين احتياجات المواطنين من الكهرباء بأسعار ملائمة في ظل تقادم محطات توليد الكهرباء التقليدية وارتفاع أسعار الوقود بصورة كبيرة.[6]

---

[1]* حميدتي يعلن تبنيه لخطة عشرية، هيئة الصرف الصحي الخرطوم، http://bitly.ws/KZKC
[2] جهود عملية في بحري الكبرى، هيئة الصرف الصحي، فيسبوك، http://bitly.ws/KZL8

[3] تعزيز إمكانية الحصول على الطاقة الشمسية بأسعار ميسورة في اليمن، البنك الدولي، http://bitly.ws/KpLZ
[4] الكويت تقدم أكبر مشروع طاقة شمسية في اليمن لأبناء العاصمة، حيروت، http://bitly.ws/Kq6w
[5] بتمويل دولة الكويت ... افتتاح أكبر مشروع للمياه وإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية في عدن، حيروت، http://bitly.ws/Kq8j
[6] 6 معلومات عن أكبر محطة طاقة شمسية في اليمن، الطاقة، http://bitly.ws/KpIT

أما خلال عام 2023، **افتتحت الرئاسة اليمنية 8 مشاريع طاقة شمسية بقيمة 511 مليون ريال**، من شأنها ان توفر مصدر طاقة نظيف لعدد من المنشآت الحيوية، وذلك بتمويل من صندوق دعم وتنمية محافظة الحديد والمناطق المجاورة له في الساحل الغربي.[1]

وفي سوريا؛ سيطر التخبط على الجهود السورية في التعامل مع أزمة الكهرباء حيث أدى "التقنين الكهربائي" في سوريا الى تراجع كبير في ساعات التغذية الكهربائية في المدن والمحافظات السورية على اختلافها، حيث أحيانا ما تتم التغذية ساعتين مقابل 4 ساعات فصل للكهرباء، وهو ما يختل وفق ارتفاع او انخفاض الطلب خلال الفصول المختلفة وينعكس في صورة عجز كهربائي مضاعف وفي هذا الإطار فقد بذلك الحكومة السورية عدد من الجهود ومنها[2]:

في يوليو 2020، شهدت مدينة السويداء السورية قيام مجموعة من المستثمرين في مجال لطاقة الشمسية بتركيب مجموعة من الألواح الشمسية في محافظة طرطوس شمال غرب البلاد ومحافظة السويداء الواقعة جنوب البلاد.[3] وخلال عام 2021، **تم الكشف عن توجه وطني نحو دعم الاستثمارات في مجال الطاقة البديلة والمتجددة**، بهدف حل مشكلة الكهرباء، ولذلك فقد قدمت الحكومة السورية مجموعة من لتسهيلات للمستثمرين في مجالات الطاقة البديلة، كما دعمت مشاريع الطاقة البديلة بإعفاءات جمركية في حالة استيراد الآلات والأجهزة وتجهيزات خطوط الإنتاج ووساطة النقل الخدمية الخاصة بها، كما يتم فرض اعفاء ضريبي بمقدار 50% لمدة 10 سنوات على مشروعات الطاقة لبديلة.[4]، كما وقعت وزارة الكهرباء السورية اتفاقية مع تحالف يضم مجموعة من الشركات الإماراتية، بهدف انشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 300 ميغا وات في منطقة وديان الربيع القربة من محطة توليد كهرباء تشرين في الريف الدمشقي.[5]

كما تم منح تراخيص مؤقتة 3 مشاريع استثمارية في مجال توليد الطاقة والكهرباء باستخدام الألواح الشمسية، وقدرت قيمة المشروعات بجانب مشروعين آخرين بـ عشرات مليارات ليرة سيتم ضخها في مجموعة من القطاعات على رأسها قطاع الطاقة بما سيساعد على حلحلة أزمة انقطاع الكهرباء.[6]

وشهد عام 2022 **أحد أهم الخطوات السورية في مجال التغلب على أزمة شح الكهرباء، وهي الإعلان عن المرحلة الأولى لتشغيل مشروع الطاقة الكهروضوئية بمدينة عدرا الصناعية،** بطاقة توليد تصل إلى 10 ميغا وات من الكهرباء المولدة عبر ألواح الطاقة الشمسية، بحيث سيساهم المشروع بتوليد 100 ميغا وات من الكهرباء

[1] افتتاح مشاريع طاقة شمسية ومياه في الحديدة بتكلفة تزيد عن 511 مليون ريال، وزارة المالية اليمنية، https://mof.gov.ye/?p=2191
[2] الطاقة النظيفة.. هل تكون مخرجا لسوريا من أزمة الكهرباء؟، سكاي نيوز عربية، http://bitly.ws/KqyW
[3] تحقيق إخباري: الطاقة الشمسية.. مشروع واعد لدعم شبكات الكهرباء في سوريا Arabic news، http://bitly.ws/Kssi
[4] الطاقة البديلة في سوريا.. تكاليف مرتفعة لا يمكن تحملها، عنب بلدي، http://bitly.ws/KsGt
[5] سوريا توقع اتفاقية مع تحالف إماراتي لتنفيذ محطة طاقة شمسية، الطاقة، http://bitly.ws/KqFY
[6] سوريا.. مشاريع جديدة بعشرات مليارات الليرات معظمها في الطاقة الشمسية، RT، http://bitly.ws/KqBE

عند اكتماله[1]، كما توجهت الوزارة نحو اصـــدار قانون جديد حول الطاقة المتجددة، حيث تسـمح تعديلات القانون بشـراء الوزارة للكهرباء من مصـادر الطاقة المتجددة لإدماجها بشبكتي النقل والتوزيع.[2]

غير أن الخبط قد تمثل في عدم توجيه الجهود نحو توفير مصادر الطاقة البديلة وانظمتها **بتكلفة ميسـورة** في ظل الأزمة الاقتصـادية السـورية، فعلى الرغم من التسـهيلات التي تقدمها الحكومة السـورية، **الا ان واقع الصـراع وما سـببه من انخفاض لقيمة الليرة السـورية خلق فجوة كبيرة تمثلت في ارتفاع كبيرة في تكلفة تركيب الواح الطاقة الشمسية،** حيث يتراوح سعر اللوح الواحد ما بين مليون و750 ألف ليرة، بينما تصل سعر المنظومة كاملة والتي تضم 6 ألواح شمسية وبطارية وانفرتر بإجمالي قسمة 13 مليون ليرة سورية.[3]

وفي ليبيا؛ تحاول ليبيا بصـورة حثيثة حل أزمة الطاقة من خلال جهود مختلفة؛ ففي أغسـطس 2020 أعلنت هيئة الطاقة المتجددة الليبية (IRAOL) عن خطتها الجديدة لبناء محطة طاقة متجددة تصل قدرتها الإنتاجية إلى 50 ميغا وات، ويهدف المشروع لتطبيق تقنيات توليد الطاقة الجديدة بالمسـتويات المحلية للاسـتهلاك، وتعويض ازمة نقص الكهرباء وتوسعة قدرة الشبكة العامة.[4]

كما أنشـئت وزارة البيئة الليبية محطة طاقة شـمسـية كهروضـوئية في منطقة الكفرة جنوب شرق برقة، بطاقة إنتاجية تصل إلى 100 ميغا وات، ومن المتوقع ان تساهم المحطة في تأمين امدادات شبكات الكهرباء الليبية لسكان الكفرة.[5]

بينما أعلنت هيئة الطاقة المتجددة في ليبيا خلال شـهر ديسـمبر عام 2021، عن توجهها لتنفيذ حزمة من مشـروعات الطاقة البديلة بسـعة إجمالية 2000 ميغا وات من خلال الاسـتفادة من تقنيات الطاقة الكهروضـوئية على مدار السـنوات المقبلة بشـراكة بين القطاعين العام والخاص.[6]

أما خلال عام 2022، تمثلت أحد اهم الجهود في إطلاق الشـركة العامة للكهرباء في ليبيا لمشـروع محطة الطاقة الشـمسـية الأحدث في منطقة السـدادة بقدرة توليد 500 ميجا وات، وهو مشـروع يعتبر الأكبر في مجال توليد الكهرباء من الطاقة الشـمسـية في ليبيا، ويأتي هذا المشـروع كجزء من تعاون ثنائي بين الشـركة العامة الليبية للكهرباء وشـركة توتال الفرنسية.[7]

---

[1] المرجع السابق
[2] مشاريع استثمارية ضخمة بمجال الطاقة المتجددة في طريقها إلى سوريا ووعود بتخفيف حدة التقنين الكهربائي!، طيف بوست، http://bitly.ws/KsIN
[3] مع غياب الكهرباء.. كم تبلغ تكلفة تركيب الطاقة الشمسية بمناطق سيطرة النظام؟، شام، http://bitly.ws/KsK8
[4] ليبيا تتحول تدريجيًا نحو الكهرباء النظيفة بـ 3 مشروعات كبرى للطاقة المتجددة، الطاقة، http://bitly.ws/KsXX
[5] المرجع السابق
[6] المرجع السابق
[7] ليبيا: إطلاق مشروع محطة الطاقة الشمسية باستطاعة 500 ميجاواط، سولار أبيك، http://bitly.ws/L3Pk

وتعتبر السـودان أحد أبرز دول النزاع العربية التي شـهد قطاع الطاقة بها تأثرًا واضـحًا، وهو الملمح الذي يظهر في صـورة إلغاء واغلاق عدد من مشـروعات الطاقة السـودانية، فخلال النصـف الثاني من عام 2021، أعلنت الحكومة السـودانية عن الغائها لمشـروعين قيد الانشـاء في مجال الطاقة وهما محطتي "دال" و"كجبار" لتوليد الطاقة الكهرومائية وذبك بسبب مجموعة من الاضطرابات السياسية اليت عرقلت العمل على المحطتين.[1]

على الرغم من ذلك كانت السـودان سـابقا تسـير على نهج قيد التطوير، حيث وصـلت السـودان خلال عام 2020 إلى إجمالي القدرة المركبة من الطاقة المتجددة بواقع 2125 ميجا وات[2] وبنهاية عام 2021، سـلمت الشـركة السـودانية للتوليد المائي والطاقات المتجددة وشركة "توب قير" محطة كهرباء الفاشر الجديدة لإدارة التوليد الحراري للمدينة، وتعتبر المحطة هي الأولى من نوعها في جمهورية السـودان لإنتاج الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية بمقدار 5 ميغا وات.[3]

وحمل عام 2023 حالة اضطراب في مسار التقدم المحرز في قطاع الطاقة في السودان، فقد كانت السودان من بين 9 دول افريقية كشف التحالف الدولي للطاقة الشمسية عن استعداده لدعمها لنشر الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي لمدة عامين وصولًا لعام 2025، غير ان النزاع المحتدم في السـودان يهدد الكثير من المشـروعات الخاصـة بقطاع الطاقة بالتوقف او الدمار، في ظل صعوبة وصول فرق الصيانة للمناطق السكنية وقت انقطاع الكهرباء التي قد تمتد لأيام، كما سـبب تدهور الوضـع الأمني لنهب مخازن المعدات الشـمسـية[4]، وهو الامر الذي دفع العديد من شـركات الطاقة الشـمسـية في السـودان لنقل أعمالها إلى ولايات ومدن لم يطلها النزاع السـوداني وآثاره السـلبية بعد، حيث تتركز أبرز شركات الطاقة الشمسية في الخرطوم [5]

غاية 2	مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030،

في اليمن بحلول عام 2022، **تم افتتاح المشـروع اليمني الوطني للطاقة المتجددة**، بقدرة توليدية تبلغ 50 ميغا وات وبتكلفة 35 مليون دولار بتمويل من صندوق دعم وتنمية محافظة الحديدة، ويسـتهدف المشـروع دعم التنمية المسـتدامة في اليمن من خلال الاعتماد على مصـادر الطاقة النظيفة وتحويل اليمن إلى بلد صـناعي، وتخفيف معاناة اليمنيين من آثار النزاع الدائر والتي عرقلت بصـورة كبيرة قدرة المواطنين على الحصـول على الخدمات.[6]

[1] سوق الطاقة في السودان - النمو والاتجاهات وتأثير كوفيد -19 والتوقعات(2028 - 2023) ، modern intelligence، http://bitly.ws/KtcC
[2] المرجع السابق
[3] أول محطة طاقة شمسية في السودان، سبوتنيك، http://bitly.ws/Kvv2
[4] مشروعات الطاقة الشمسية في السودان قد تنهار بسبب الحرب الداخلية (تقرير)، الطاقة، http://bitly.ws/KvCt
[5] المرجع السابق
[6] اليمن المحاصر يتجه نحو الطاقة المتجددة وهذا أول مشروع في الحديدة، المساء برس، http://bitly.ws/Kq3z

غير ان اللافت للنظر كان ان الخطوة الأهم خلال السنوات الأخيرة في مجال تحسين كفاءة استخدام مصادر الطاقة لم تأت يد الحكومة اليمنية، بل على العكس فقد جاءت موجهة من قبل أحد أبرز الشركات الأجنبية العاملة في مجال التزويد بحلول الطاقة الكهروضوئية بعدما ركزت على توريد تقنية تعمل على تزويد كفاءة خلايا الطاقة الشمسية داخل السوق اليمني، وهو ما اعتبر مؤثر على زيادة كفاءة مصادر الطاقة بنسبة 22%

وفي سوريا؛ نظرًا لأزمة الطاقة والكهرباء التي تسيطر على الأرضي السورية منذ سنوات فإن جهود تحسين كفاءة استخدام الطاقة وان كانت تقود بالأزمة نحو الحل إلا انها مازالت تتسم بالبطء، فخلال شهر مايو 2020، ايدت اللجنة الاقتصادية برئاسة الوزراء مشروع انشاء صندوق دعم الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة، والذي يعتبر أحد المشاريع الهامة في قطاع الطاقة، كونه سيستهدف تشجيع مستهلكي الطاقة على استخدام مصادر الطاقة المتجددة والعمل على خفض استهلاك الوقود الاحفوري والمشتقات النفطية، كما ساعد الصندوق في العمل على رفع كفاءة استخدام الطاقات المتجددة في سوريا[1].

بينما في عام 2022، **صادقت الحكومة السورية على انضمام سوريا لاتفاق إطاري يستهدف انشاء تحالف دولي للطاقة الشمسية**، كما أن انضمام سوريا لهذا الاتفاق سيساعد على زيادة اعتمادها على مصادر طاقة متجددة بشكل مباشر في جانب العرض والطلب، كما سيساهم في إنشاء محطات طاقة وكهرباء متجددة تنتجها وتبيعها للشبكة العامة، وسيساعد انضمام سوريا على تطوير القوانين المنظمة لاستخدام الطاقات المتجددة بالصورة الأمثل والأكثر كفاءة.[2]

أما عن الجهود **الليبية** خلال عام 2023 اعتزمت ليبيا إطلاق المشروع الوطني للهيدروجين الأخضر الذي يعتبر مصدر أكثر كفاءة للطاقة من المصادر التقليدية وبخاصة الوقود الأحفوري الذي سيحسن من نطاق الاستفادة من مصادر الطاقة[3]. أما على مستوى الحكومات فإن الحكومة الليبية والألمانية قد تعاونا في إطار مشروع يستهدف إنشاء مركز بحثي خاص بإنتاج الهيدروجين الأخضر، ومن المتوقع أن يساعد هذا المشروع على توطين تقنيات طاقة الهيدروجين الأخضر في البلد واستخدام تقنيات المركز في دعم شبكات الكهرباء العامة وهو ما سينعكس على تحسين كفاءة استهلاك واستخدام الطاقة في كافة أنحاء البلاد.[4]

وفي السودان؛ على المستوى الحكومي، شهد عام 2023 تعاون مصري سودان جديد في قطاع الطاقة، تمثل في مشروع ربط كهربائي بقوة 300 ميغا وات بين البلدين خلال

[1] سوريا: عرض مشروع صندوق دعم الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة على مجلس الوزراء، سولارأبيك، http://bitly.ws/KsuX
[2] سوريا تنضم إلى تحالف دولي يدعم مشروعات الطاقة الشمسية، الطاقة، http://bitly.ws/Kqwm

[4] هل تكون الطاقة الخضراء الوجهة المقبلة للاستثمارات الليبية؟، اندبندنت عربية، http://bitly.ws/Kt4i

المرحلة الاولى، ويعتبر أولى خطوات الربط بين مصـــر وأفريقيا بشـــبكة كهربائية واحدة وبجودة عالمية، ومن المتوقع أن يتوسـع المشـروع ليصـل إلى 3 آلاف ميغا وات بنهاية تشـغيل المرحلة الثانية من المشـروع، وتسـعى الحكومة المصـرية لنقل أعلى جودة من الطاقة للسـودان بواسـطة خطوط نقل الكهرباء، وهو ما من شـأنه ان ينعكس بصـورة كبيرة على زيادة كفاءة استخدام وسائل الطاقة والكهرباء في السودان.[1]

ج. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود.. الهدف التاسع:

غاية 1	إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود

في اليمن بعد سـنوات من الصـراع الداخلي في اليمن، **بات واضـحًا أن البنية التحتية تعتبر أحد أكبر القطاعات التي لحق بها دمار** ناتج ليس فقط عن الصـراع وآثاره، ولكن عن النهب والدمار الذي تقوم به مليشـيات الحوثي تجاه البنية التحتية الوطنية، وفي هذا الإطار تعاني اليمن من بطء شـديد في الجهود التنموية، حيث أوقفت مليشـيا الحوثي منذ بداية النزاع صـيانة الطرق مما سـبب تأثير الكثير من مشـروعات التعبيد ف كافة انحاء اليمن، كما قامت ببيع أصـول مؤسـسـات الطرق الرئيسـية بما سـبب عجز عن انشـاء المشـروعات في البلاد، كما لم تتخذ أي خطوات في مواجهة ازمة عدم وجود شـبكات تصريف المياه في المدن.[2]

وهو الامر الذي انعكس في صـورة **عدم وجود خطط او اسـتراتيجية حكومية**، تزامنًا مع الضـعف النسـبي لمجهودات الحكومة للتعامل مع أزمة ضـعف وتهتك البنية التحتية باليمن والاعتماد على منح الشركاء والفاعلين الدوليين لحل الازمة.

مع بداية عام 2021، **أطلقت الحكومة اليمنية المؤقتة بالتعاون مع دولة الامارات المرحلة الأولى لحزمة مشـاريع تسـتهدف تأهيل البنية التحتية في محافظة عدن** وتتضن المرحلة الأولى توفير مضخات شفط مياه الأمطار والمجاري، وتعتبر جهود شفط مياه الامطار هي أحد اهم الجهود التنموية التي افتقر لها المجتمع لسنوات.[3]

مع بداية عام 2023، شهدت البنية التحتية دفعة كبيرة من خلال مجموعة من المشروعات التنموية، حيث بدء العمل في أحد اهم مشـاريع البنية التحتية في محافظة عدن، ويتمثل المشـروع في سـفلتة الطريق الممتد من دوار كالتكس إلى مدخل ميناء عدن للحاويات، بما سيعمل على تطوير وتحديث واجهة الميناء، وتسهيل حركة المركبات والقاطرات نحو جمرك وميناء الحاويات، وهو ما من شـأنه ان يدعم تجربة الاسـتثمار والتصـدير بصـورة كبيرة داخل الميناء.[4]

[1] الكهرباء: تشغيل خط الربط مع السودان بقدرة 300 ميجاوات نهاية العام الجاري، الوطن، http://bitly.ws/Kvv2
[2] سيول الأمطار تعري الحوثيين.. مشاريع وهمية ودمار في البنية التحتية، العين، http://bitly.ws/Ky4N
[3] مشاريع الإمارات تصلح ما دمره الحوثي باليمن.. تأهيل البنى التحتية، العين، http://bitly.ws/KyB4
[4] قريباً.. إزاحة الستار عن أحد أهم مشاريع تطوير البنية التحتية بالعاصمة، عدن سيتي، http://bitly.ws/Ky6A

وفي سوريا؛ غابت أبرز الجهود التنموية والشراكات العاملة في المجتمع السوري بسبب ابعاد سوريا عن المشهد العربي لسنوات قبل عودتها مرة أخرى بداية عام 2023 وهو ما أتاح لها فرص تنموية قائمة على الشراكة الإقليمية.

اما عن الجهود الوطنية فبينما تغيب جهود الدولة السورية في اطار عمليات إعادة الاعمار في ظل عدم وجود استراتيجية وطنية تستهدف إعادة الإعمار، **تستمر عمليات الهدم والتدمير والاستهداف المكثف للبنى التحتية في الشمال السوري في الحدوث نظرًا لكونها تعتبر مناطق المعارضة الأبرز**، إذ تتركز في مجموعة من المدن التي تقدر مساحتها بحوالي 20 ألف كيلو متر مربع في ظل اكتظاظ سكاني شديد بما يزيد عن 4 ملايين نسمه يمثلون ضغط كبير على البنية التحتية مع استمرار استهدافها من قبل كافة اطراف النزاع الداخلية والدولية إضافة لعرقلة جهود التمويل لترميم البنية التحتية داخلها[1].

غير أن الجهود الأبرز التي شهدها الداخل السوري خلال عام 2023، تتمثل في سعي مؤسسة الدفاع المدني السورية لإصدار خطتها الهادفة لإعادة تدوير أنقاض المنازل التي خلفها الزلزال وذلك بهدف إعادة تأهيل البنية التحتية السورية لدعم عودة الحياة في مناطق الزلزال لطبيعتها بأسرع وقت، وتستهدف الخطة جميع البلدات والمدن المنكوبة في شمال غربي سوريا[2]، بينما شهد العام نفسه اعلان روسي سوري عن تعاون بين الطرفين يستهدف أعادة تأهيل البنية التحتية الخاصة بالمطارات السورية ومحطات الطاقة الحرارية ومرافق الإنتاج والبنى التحتية المدنية[3]

وفي ليبيا؛ يعتبر تهالك البنية التحتية الليبية وضعف المحطات الهوائية الخاصة بخدمة (4G) هو العنصر الأكثر ارتباطًا بأزمة رداءة خدمات الاتصالات والانترنت في ليبيا[4]، غير أن جهود تنمية البنية التحتية في مجال الاتصالات وخدمات الانترنت قد شهدت حالة جمود تامة على مدار سنوات، فبالرغم من اعتماد لوائح تنفيذية في قانون الاتصالات، وإعداد مسودة لقانون جديد، وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص خلال السنوات الماضية، الا ان تلك الجهود ظلت مقتصرة على السياق القانوني ولم تنعكس في صورة تطبيق على الواقع الفعلي لحل ازمة الاتصالات والخدمات الرقمية الليبية.[5]

وشهد عام 2023 جهود مهمة، حيث تم فيه توقيع الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات والمعلوماتية المقرر العمل عليها بين 2023، و2027، وتهدف الاستراتيجية توفير اتصالات للجميع وبأسعار عادلة، وخلق بيئة تمكينية للاتصالات والمعلوماتية،

[1] ما الذي ينقص مشاريع تطوير البنية التحتية في الشمال السوري؟، نون بوست، http://bitly.ws/KWuw
[2] إعادة تدوير أنقاض الزلزال.. خطة لتأهيل البنية التحتية في الشمال السوري، سوريا، http://bitly.ws/KySz
[3] النظام السوري يبحث مع روسيا تأهيل المطارات وتحديث محطات الطاقة الحرارية، سوريا، http://bitly.ws/KyTG
[4] في ليبيا الغنية.. إنترنت رديء وبنية تحتية متردية، سكاي نيوز عربية، http://bitly.ws/KyWG
[5] توقيع الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات والمعلوماتية 2023 – 2027، General Authority of Communications and Informatics، http://bitly.ws/KyYt

فضلا عن استخدام الاتصالات والمعلوماتية لأجل الحوكمة الرشيدة، بالإضافة لتحسين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

على الجانب الآخر فقد كانت شركة هاتف ليبيا قد دخلت سابقًا قطاع تطوير البينة التحتية في مجال الاتصالات عام 2021 من خلال التعاون من شركة "إنفنيرا" الامريكية بهدف تحديث شبكة الألياف البصرية للاتصالات، وخلق فرص عمل في قطاعات الاتصالات وما يرتبط به من قطاعات مثل الاستثمار والخدمات المالية والطاقة والبناء، واستهدف التعاون تطوير شبكة الاتصالات في 200 مدينة ليبية.[1]

اما عن باقي جوانب البنى التحتية الليبية، فقد **شهد عام 2022،** اعلان المكتب الإعلامي لحكومة الوحدة الوطنية بداية الحزمة الثانية من مشروعات تطوير البينية التحتية والتي تضمنت تنفيذ الطريق الدائري الثالث وصالة الركاب بمطار بنينا، إضافة إلى صيانة وتجهيز عدد من المستشفيات العامة، وعددًا من الطرق الرئيسية إلى جانب خدمات المرافق المتكاملة لعدد من مدن ليبيا[2]، بينما غابات باقي جهود التطوير عن مختلف قطاعات البنية التحتية الليبية وهو الامر الذي يكشف عدم وضوح رؤية ليبية وطنية محددة حول مسارات تطوير البنية التحتية على كافة الأراضي الليبية.

وفي السودان قبل اندلاع النزاع، كانت جهود تطوير البنية التحتية تتحرك بصورة حثيثة وبالشراكة مع مجموعة من الشركاء الدوليين فيما يعكس جدية الرؤية الوطنية لعميلة تطوير البنية التحتية السودانية، وقد شهدت السودان مجموعة مشاريع قائمة على الشراكة الدولية التي كانت تستهدف إعادة تأهيل مرافق مستودعات المياه المتضررة من الفيضانات في لسودان، كما تم بذل جهود تنموية بهدف تحسين إمكانية الوصول لمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة، غير ان الجهود الحكومية بدت ضعيفة مقارنة بجهود الشركاء الدوليين. [3]

وتتلخص أبرز الجهود الحكومية في مجال البنية التحتية في تلك المبذولة في عام 2022، تم بدء العمل على مشروع تطوير البنية التحتية لمطار الخرطوم والذي يعتبر أحد أبرز مشروعات تنمية البينية التحتية.[4] ولم تشهد السودان مزيد من الجهود حتى الشهور الثلاث الأولى لعام 2023، كما أن اندلاع النزاع الداخلي في ابريل قد جمد بصورة كبيرة جهود التنمية، وهو الأمر الذي يثير مخاوف حول التراجع التنموي وحجم الدمار الذي قد يخلفه استمرار الصراع في الدولة.

[1] تطويرات تطاول البنية التحتية للاتصالات في ليبيا، العربي الجديد، http://bitly.ws/Kz2p
[2] الدبيبة يشدد على تفعيل مشاريع تطوير البنية التحتية بمختلف المدن، الوسط، https://alwasat.ly/news/libya/345221
[3] اليابان ومنظمة العمل الدولية تدعمان قدرة السودان على التكيف البيني والاجتماعي والاقتصادي، منظمة العمل الدولية، http://bitly.ws/KzcE
[4] السودان يلجأ لحلول مبتكرة لتطوير البنية التحتية، البوابة نيوز ، http://bitly.ws/Kzdw

د. جعل المدن والمستوطنات البشرية مستدامة.. الهدف 11:

غاية 1	ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة

في اليمن تسير الجهود لدفع عمليات التنمية السكنية وايواء النازحين، **بخطى شديدة التراخي**، بصورة تجعلها عاجزة عن مواكبة الدمار المتفاقم في منازل اليمن نتيجة النزاع الداخلي التي تؤججه مليشيا الحوثي، حيث تغيب الجهود الحكومية بصورة شبه تامة عن مشهد الإسكان لصالح جهود الشركاء الخارجيين والمانحين والهيئات الأممية ومؤسسات الإغاثة التي تحظي بالنصيب الأكبر من جهود إعادة الاعمار في اليمن. وتلخصت الجهود الحكومية أبرز الجهود الحكومية خلال عام 2021، توقيع "إعمار اليمن" ومؤسسة الإسكان التنموي الأهلية "سكن" على مذكرة تعاون ركزت على صناعة الحلول الإسكانية وتحويلها إلى مشروعات ومنتجات تدعم إعادة اعمار اليمن.[1]

وفي سوريا، فقد اتسمت جهود الحكومة في ملف الإسكان بالبطء التام، منذ بداية سنوات النزاع، حيث غالبًا ما يتم طرح إعلانات للاكتتاب على مساكن لا تنتهي منها وزارة الإسكان ولا يتم تسليمها لساكنيها على الاطلاق، وأبرزهم اكتتاب 2012، الذي لم يتم الانتهاء من مشروعاته ولا تسليمها حتى الإعلان.

إلا ان عام 2023 وعودة سوريا **للجامعة العربية** قد دفع بجهود الإسكان للحركة مرة أخرى، حيث شهد عام 2023 إعلان مؤسسة الإسكان العسكرية عن فتح باب الاكتتاب على شقق سكنية في إطار توسع الحر الأول بقرى الأسد، ومشروع 140 شقة في ضاحية الحمدانية بحلب والقامشلي وضاحية بوقا باللاذقية، وضاحية مصياف بمصياف وضاحية الثورة في دير الزور.[2]

كما تحركت الجهود الحكومية بصورة كبيرة لتعويض المتضررين عن الزلزال السوري، وفي هذا الإطار تم إطلاق "خطة عمل وطنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال بعنوان "الإنسان أولا" في 15 أبريل، التي تتضمن بناء مباني سكنية للمتضررين من الزلزال بواقع 4 مباني تتضمن 320 شقة في حي الحيدرية، و4 مباني تضم 120 شقة في ضاحية المعصرانية، و4 مباني أخرى في حلب بواقه 160 شقة ستبنى على أراضي مملوكة لمؤسسة الاسمان و160 شقة مملوكة لأرض مجلس مدينة اللاذقية.[3]

وفي ليبيا، على مدار العقد الأخير، **تفاقمت أزمة إسكان كبيرة على الأراضي الليبية بالتوازي مع تفاقم الصراع وحالة عدم الاستقرار الأمني المسيطرة على الواقع الليبي**، حيث شهد العقد الأخير توقف معظم المشاريع السكنية في ليبيا، كما كشفت البيانات الرسمية عن بلوغ العجز السنوي من الوحدات السكنية ما يصل إلى نصف مليون

[1] » إعمار اليمن» و «سكن» يوقعان مذكرة تعاون مشترك لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في اليمن، الرياض، http://bitly.ws/Kzjz
[2] الإسكان العسكرية تفتح باب الاكتتاب على شقق سكنية في عدة محافظات، سنا، http://bitly.ws/KWDB
[3] مشاريع الإسكان الحكومية للمستحقين، حقوق السكن والأراضي والممتلكات، http://bitly.ws/KWGk

وحدة عام 2010 وهو الرقم الذي تفاقم على مدار سنوات النزاع، وهو الامر الذي دفع لارتفاع أسعار المعروض من الوحدات.[1] وقد أعدت لجنة تقييم المشروعات الإسكانية التابعة لجهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق عام 2021 تقرير كشف عن مشروع لإنشاء أكثر من 17 ألف وحدة سكنية سيتم استكمال العمل بهم بطريقة الاستثمار والتمويل من خارج الميزانية العامة.[2]

بينما شهد 2023 لقاء رئيس ديوان المحاسبة ووزير الإسكان والتعمير بحكومة الوحدة الوطنية ورئيس مجلس إدارة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية في ليبيا بهدف التباحث في عدد من القضايا وقد تمت مناقشة أزمة مشاريع انشاء الوحدات السكنية المتوقفة وبحث سبل تقويض العقبات التي تواجهها بهدف دعم استكمال تلك المشروعات.[3]، كما تابعت وزارة الإسكان والتعمير مشروعات "عودة الحياة" التي أطلقها الدبيبة ضمن الحدود المكانية بالمنطقة الغربية، وقد تضمنت الخطة مشروعات في كلًا من (منطقة قمم - منطقة محروقة - منطقة تاروت).[4]

بينما تمثلت واحدة من الجهود المساهمة في تراجع خطوات دعم الاعمار بليبيا، في صدور قار مجلس الوزراء رقم 200 لسنة 2023 لإلغاء قرار رقم 1055 الصادر عن عام 2022، بحيث يلغي القرار الأول عمل القرار الثاني من حيث توجه الحكومة الليبية لتخصيص مبالغ مالية لدعم التمويل للأغراض السكنية، وهو واحدة من الخطوات التي ستصب بالتأكيد في إطار عرقلة جهود الاعمار وتحسين البنية التحتية بليبيا.[5]

وفي السودان، فعن تكلفة الحرب الدائرة بين طرفي النزاع في السودان قدر ب 900 مليون جنية وهو ما يعادل 1.500 مليون دولار يوميًا، وهو الامر الذي يعني ان تكلفة إعادة الاعمار سوف تكون مرتفعة في ظل ارتفاع فاتورة الحرب اليومية إلى الحد المذكور، وذلك قياسًا بالتجربة السودانية القديمة في الحرب على دارفور وتكلفته للبلاد على المستويين الاقتصادي والإنساني وفي قطاع إعادة الاعمار بصورة خاصة.[6]

وعلى الرغم من حداثة الصراع الداخلي السوداني، الا ان جهود عمليات إعادة الاعمار وتوفير المساكن الملائمة للسودانيين تعتبر شديدة السرعة والمواكبة للآثار السلبية للأزمة، فقد أوضحت الحكومة السودانية شروعها في التخطيط لعمليات بناء المساكن وإعادة الاعمار في الخرطوم، كما تضمن اجتماع السفراء العرب بمدينة بورتسودان شرق السودان مناقشات حول إشراك الاشقاء والمانحين في عمليات إعادة الاعمار وبناء المساكن الملائمة في السودان كجزء من عملية إعادة الاعمار المبكر بعد نهاية الحرب.[7]

[1] أزمة سكن في ليبيا... ومواتنون يقتحمون عقارات قيد الإنشاء، العربي الجديد، http://bitly.ws/KzDx
[2] تقرير مفصل عن أكثر من 17 ألف وحدة سكنية، قناة ليبيا، http://bitly.ws/KzGY
[3] ديوان المحاسبة يُناقش المشاريع السكنية المتوقفة، عين ليبيا، http://bitly.ws/KzI8
[4] وزارة الإسكان تتابع استكمال مشروعات "عودة الحياة"، الوطن، http://bitly.ws/L5eT
[5] قرار رقم 200 لسنة 2023 م بإلغاء قراره رقم 1055 لسنة 2022 م، المجمع القانوني الليبي، http://bitly.ws/L5ib
[6] 1.5 مليون دولار تكلفة الحرب اليومية ضد قوات الدعم السريع، سودان تربيون، http://bitly.ws/KzKD
[7] اجتماع سوداني - عربي يمهد لإعادة إعمار الخرطوم، مكة، http://bitly.ws/KzNH

غاية 2	توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة

في اليمن تعتبر البساتين والمساحات الخضراء أحد أبرز عناصر النظام البيئي والمكون الحضاري في اليمن، غير ان تغير نظام ري البساتين التقليدي المرتبط بالمساجد والانخفاض السريع لمستوى المياه الجوفية بهضبة صنعاء الوسطى شكلت أحد دوافع الجفاف والتصحر في بساتين صنعاء.[1]

ومع تزايد حاجة السكان للوقود مع تفاقم ازمة الطاقة بعد سنوات النزاع الثماني في اليمن، سيطرت ظاهرة الاحتطاب الجائر على الواقع البيئي في اليمن، مسببة تأثير سلبي على التوازن البيئي، وزيادة معدلات الجفاف في اليمن، مع عدن ثبات الكثبان الرملية.[2]

وتعتبر جهود توفير سبل الاستفادة من مساحات الغطاء الأخضر هي الأضعف في دولة اليمن، حيث لم يتم العمل على حلول لمعالجة أزمة التصحر او الجفاف في الوقت الذي يتم توجيه الجهود فقط نحو صيانة وتشجير وتأهيل المنتزهات العامة أثناء فترات زيارة اليمنيين لها في الأعياد[3]، وهو الامر الذي يتكرر سنويًا بهدف تجهيز المنتزهات الخضراء تأهيلًا لاستقبال اليمنيين خلال فترات الأعياد فقط.[4]

بالإضافة إلى ذلك تعتبر أحد الجهود البارزة هي مشاركة الحكومة اليمنية ممثلة في وزير المياه والبيئة ووزير الزراعة والري والثروة السمكية في أعمال منتدى الاستدامة والعمل الحكومي الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية في القاهرة، حيث شهد المنتدى إطلاق تقرير حالة الحكومات العربية "الاستدامة والحكومة الخضراء" والذي سيساهم في رفع جاهزية الحكومات العربية في مجال تحقيق الاستدامة ومواجهة التغيرات المناخية والآثار السلبية الناتجة عنها، كما سيساهم التقرير في مساعدة الدول العربية على استكشاف قطاعات عمل مستقبلية يمكن من خلالها المساهمة في تحقيق التنمية العربية المستدامة بالاعتماد على رؤى وسياسات مناخية استباقية، وهو ما من شأنه ان ينعكس على واقع الأراضي وبصورة خاصة المساحات الخضراء في اليمن.[5]

في سوريا؛ خلال سنوات النزاع الداخلي، شهدت مناطق شمال شرقي سوريا تراجع كبير في المساحات الخضراء بما بلغ مرحلة خطرة، وهو الامر الذي دفع جهود التشجير وتوفير سبل استفادة المواطنين من المساحات الخضراء لتكون شديدة النشاط حيث:

حيث شهد عام 2021، استمرار مبادرة الجدائل الخضراء السورية في جهودها لتشجير مجموعة من الأراضي السورية وذلك ضمن خطتها لزراعة 4 ملايين شجرة لإنقاذ

[1] اختفاء المساحات الخضراء من صنعاء القديمة... بفعل البشر أم بفعل المناخ؟، رصيف 22، http://bitly.ws/KBrX
[2] كارثة الاحتطاب في اليمن تستنزف الغطاء النباتي، عدن الغد، http://bitly.ws/KBAG
[3] تجهيز 69 حديقة ومتنزه في أمانة العاصمة لاستقبال الزوار خلال العيد، وكالة الصحافة اليمنية، http://bitly.ws/KBCZ
[4] أمانة العاصمة.. جاهزية 70 حديقة ومتنزها لاستقبال المواطنين خلال العيد، سبأ نت، http://bitly.ws/KBFa
[5] الوزير الشربجي يشارك ضمن وفد رفيع المستوى في منتدى الاستدامة والعمل الحكومي العربي بالقاهرة، وزارة المياه والبيئة، اليم، فيسبوك، http://bitly.ws/KXtT

المناطق الخضـــراء وإتاحة مســـاحات مناســـبة لاســـتقبال المواطنين الســـوريين، تأتي جهودهم استكمالا للمشروع الذي بدأ عام 2020، كما أطلقت مديرية البيئة بهيئة الإدارات المحلية والبيئة للإدارة الذاتية الديمقراطية الســـورية مشـــروع انشـــاء غابة صـــناعية في منطقة سدِّ مزكفت بمدينة تربسبية، ويركز المشروع على زراعة 3430شجرة لدعم زيادة المساحات الخضراء وتوفيرها لسكان الجزيرة.[1]

بينما فخلال عام 2022، أطلقت مؤسسة "مداد" بالتعاون مع جامعة حلب الدفاع، والمدني الســـوري، والمجالس المحلية، ودائرة الحراج والغابات في الداخل الســـوري، ومديرية الغابات في ولاية غازي عنتاب التركية المبادرة الوطنية لترميم الثروة البيئة الســـورية بهدف زراعة نصـــف مليون شـــجرة حراجية ومثمرة ويرتكز المشـــروع على مخطط غرس الأشجار لمدة 3 سنوات بحيث تصل وتيرة الغرس لـ 1000 شجرة يوميًا.[2]

وفي ليبيا؛ فإن الازمة المناخية العاصـــفة بالواقع الليبي وما تضـــمنته تلك الازمة من مشـــكلة جفاف شـــديدة ســـببت تصـــحر لآلاف الأراضـــي الليبية جنبًا إلى جنب مع ظاهرة التحطيب التي انتشرت بصورة كبيرة بين الأهالي، مسببة انحسار الغطاء النباتي وفقدان آلاف الأراضي، منها نحو 10 آلاف هكتار في الجبل الأخضر وحده[3].

غير ان الجهود الليبية لتنمية الغطاء النباتي ودعم تســـهيل توفير المســـاحات الخضـــراء امام المواطنين هي جهود تشـــهد بطء شـــديد وتعكس عدم وجود إدراك ورؤية لأهمية وحيوية الغطاء النباتي والمســـاحات الخضـــراء في دولة ذات تأثر بالغ باللازمة المناخية وما نتج عنها من احترار وجفاف.

وتلخصـــت مجموع الجهود؛ خلال عـام 2021 في إطلاق وزارة الـداخليـة بحكومـة الوفـاق الوطني حملة تشجير بالغابات المتضررة بمشروع مزرعة السويحلي بمدينة مصراتة وهو ما من شأنه ان يعزز وجود وإتاحة الغطاء النباتي والمساحات الخضراء للمواطنين، وتأتي هذه الجهود في إطار حملة التشـــجير التي انطلقت بمنتزه النقازة منذ مدة تحت شـــعار "شاركوا".[4]

بينما خلال 2022، اســـتضـــافت العاصـــمة طرابلس المنتدى الليبي للاســـتثمار والتنمية المســـتدامة الذي يســـتهدف تحقيق التنمية في عدد من المجالات، وقد تضـــمن المنتدى عدة مبادرات منها مبادرة زراعة 100 مليون شـــجرة بحلول عام 2030 لمكافحة التصـــحر ودعم زيادة الغطاء النباتي لليبي[5]، ومع زيادة معدل الاعتداءات على المســـاحات الخضـــراء

[1] الإدارات المحلية والبيئة في الجزيرة تُطلق مشروع إنشاء غابة اصطناعية، المجلس التنفيذي لشمال وشرق سوريا، http://bitly.ws/KBZd
[2] نصف مليون شجرة.. مخطط لإنعاش وترميم رئة الشمال السوري إصور، سوريا، http://bitly.ws/KBXq
[3] ليبيا: تشجير لتعويض خسائر الغطاء النباتي، العربي الجديد، http://bitly.ws/KCaY
[4] انطلاق حملة تشجير بمشروع مزرعة السويحلي في مصراتة، الوسط، http://bitly.ws/L5m5
[5] وزارة التخطيط تعلن عن إقامة منتدى دولي للتنمية المستدامة في ليبيا نهاية مارس القادم، وكالة انباء ليبيا، http://bitly.ws/KCsT

في منطقة الحزام الأخضر الليبي، بذلت الحكومة الليبية جهود نجحت من خلالها في استعادة 8000 هكتار من أراضي المنطقة.[1]

وفي عام 2023، انطلقت حملة تشجير بمشروع "العسة" الزراعي تحت شعار "اغرس شجرة...الجرة حياتنا"، وتعتبر تلك الخطوة أحد اهم خطوات احياء مشروع العسة الذي قد توقف لعدة سنوات سابقًا.[2]

وفي السودان؛ شهدت المساحات الخضراء حالة دمار كبيرة بسبب الازمات المناخية التي سببت مجموعة متنوعة من الظواهر المناخية المتطرفة ومنها الفيضانات والسيول وموجات الجفاف الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة مما أثر على المساحات الخضراء في الداخل مسببًا تآكل الغطاء النباتي بنسبة 25% خلال العقد الأخير[3]، وهو ما **غابت جهود الحكومة السودانية في مواجهته**، حيث تلخصت أبرز الجهود الحكومية في عام 2021 في تدشين المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية برنامج نموذجي قابل للتكرار يستهدف مكافحة التصحر والتوعية البيئية بأهمية التشجير.[4]

وعلى الرغم من زيادة دعوات تفعيل خطط التشجير السوداني الا ان الجهود الحكومية مازالت قاصرة، ولم تبذل أي مجهودات اخرى كما لم تعلن عن استراتيجيات واضحة لتحويل خطط التشجير إلى حقيقة[5]، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يتأثر أكثر مع اندلاع النزاع الذي يمثل أحد أوجه الخطر المحدق بالمساحات الخضراء في السودان وبقدرة المواطنين على الاستفادة منها والوصول إليها.

٥. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.. الهدف السابع عشر:

غاية 1	اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها

في اليمن تعتبر نظم تشجيع الاستثمار في اليمن أحد الجوانب الواعدة في الواقع اليمني، حيث **تبذل اليمن وشركائها الدوليين الكثير من الجهود الهادفة لتشجيع الاستثمار في البلاد** في مختلف القطاعات. وتتمثل أبرز الجهود التي بذلت عام 2023 كأحد أكثر الأعوام نشاطًا في إصدار فرع هيئة الاستثمار العامة أول دليل للفرص الاستثمارية التي تتوافر بالمحافظ لتعريف المستثمرين بأبرز الفرص وتشجيعهم على المشاركة في تنمية المدينة من خلال الاندماج بمشروعاتها الاستثمارية، وقد تضمن الدليل معلومات عن 112 فرصة استثمارية في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية.[6]

[1] مجموعة ليبيا الخضراء تكافح لإنقاذ الغابات المتبقية، البيان المصري، http://bitly.ws/KCum
[2] انطلاق حملة التشجير بمشروع العسة الزراعي، وكالة الأنباء الليبية، http://bitly.ws/L5DR
[3] " تهدد أبجديات الحياة"... السودان تحت وطأة التغيرات المناخية، رصيف 22، http://bitly.ws/KCGI
[4] المجلس الأعلى للبيئة يدشن مشروع تشجير وادي الرواكب بأم درمان، وكالة السودان للأنباء، http://bitly.ws/L5IM
[5] غابات السودان في وضع هش بسبب التغير المناخي والحلول لا زالت قاصرة، أخبار الآن، http://bitly.ws/KCL2
[6] تشمل 112 فرصة، الأيام، http://bitly.ws/KCXm

كما **ناقش منتدى الاستثمار اليمين في دورته الرابعة، الفرص والمزايا الاستثمارية المتاحة** في قطاعات مثل القطاع الزراعي اليمني، وسبل التغلب على التحديات التي تواجه الاستثمار في اليمن وسبل تعزيز التعاون والتداخل بين القطاعين العام والخاص لدعم الاستثمار في اليمن.[1]

وفي سوريا؛ بعد سنوات من توقف معظم الاستثمارات على الأراضي السورية في ظل ما لمسه رأس المال من عدم استقرار سياسي بالإضافة إلى فرض قانون قيصر الذي حرم سوريا من أي اشكال للتمويل او للحصول على استثمارات داعمة للداخل المنكوب، **بذلت الحكومة السورية العديد من الجهود لدعم استجلاب الاستثمارات للداخل السوري** وتمثلت أبرز تلك الجهود في **صدور قانون الاستثمار السوري عام 2021**، وهو أحد أحدث القوانين الداعمة للاستثمار في سوريا، والتي ركزت على منح مميزات واعفاءات لرؤوس الأموال لتشجيعها على الاستثمار في الجمهوري، كما عمل القانون على تسهيل إجراءات تأسيس الشركات بمختلف اشكالها[2]. وبناء على هذه التغيرات في الواقع السوري، أعلنت الامارات العربية المتحدة على دخولها للسوق الاستثماري السوري من خلال مشروع انتاج الطاقة الكهروضوئية الذي تم الإعلان عن بدء العمل فيه خلال عام 2022.[3]

وقد شهد القانون تعديلاً عام 2023 بحيث يضيف التعديل الجديد بنودًا خاصة بمنح التراخيص لشركات التطوير والاستثمار العقاري، وصفة المطور العقاري أو إلغائها في حال مخالفة شروط منحها، إضافة لإعفاء مستوردات مواد البناء والأدوات والتجهيزات والآليات ووسائط النقل الخدمية غير السياحية ومجموعة أخرى من القطاعات.[4]

وفي ليبيا؛ شهدت الدولة حالة ركود فيما يخص اتجاهها نحو اجراء تعديلات او سن قوانين من شأنها تشجيع البيئة الاستثمارية في ليبيا حيث يتم العمل حتى الان بقانون الاستثمار الصادر عام 2010، أي قبل أكثر من عقد على تغير الواقع الليبي كليةً، وهو الامر الذي يعكس مدى تأخر الحكومة الليبية عن ركب مسارات التنمية في مجال الاستثمار، غير ان الأعوام الثلاث الأخيرة قد شهدت تحركات حقيقية لدعم مناخ الاستثمار.

خلال عام 2021، انطلق المؤتمر الدولي للاستثمار نحو الجنوب في مدينة أوباري الليبية، وهو أحد اهم المؤتمرات الليبية لكونه مثل تحول اقتصادي ليبي من الاعتماد على الأنشطة الريعية إلى أنشطة الاستثمار الأخرى، ومن المتوقع ان يساهم المؤتمر في جذب 480 مليار دولار كاستثمارات على الأراضي الليبية.[5] بينما شهد عام 2023 عدد من

[1] منتدى الاستثمار يناقش في دورته الرابعة فرص الاستثمار بالقطاع الزراعي، سبأ نت، http://bitly.ws/KD69
[2] قانون الاستثمار الجديد في الجمهورية العربية السورية، السفارة السورية برومانيا، http://bitly.ws/KDbx
[3] لمواجهة الحصار والضّغوط الاقتصاديّة: سوريا واستثمارات ما بعد الحرب، الميادين، http://bitly.ws/KDdx
[4] النظام السوري يعدل قانون الاستثمار العقاري. تمهيداً ل "تدفق "الأموال الخليجية، المدن، http://bitly.ws/KDn2
[5] مؤتمر "الفرص المغرية".. 480 مليار دولار في الطريق إلى ليبيا، سكاي نيوز عربية، http://bitly.ws/KE48

الجهود ومنها، تشكيل فريق عمل للتركيز على وضع ضوابط ومعايير محددة لعملية منح الموافقات للمشاريع الاستثمارية[1].

وفي السـودان وقبل سـنوات من اندلاع النزاع كانت اعين المسـتثمرين قد بدأت في التوجه نحو السودان مدعومة ببعض القرارات الحكومية المتمثلة في إزالة اسم السودان من القائمة الدولية للدول الراعية للإرهاب، إضـافة إلى تحرير سـعر صـرف العملة، إلا **أن احتياجات البنية التحتية في السودان مثل أحد أبرز عراقيل الاستثمار في البلاد.[2]**

غير ان الأعوام السابقة لاندلاع النزاع قد شهدت مجموعة من الجهود الحكومية الداعمة لقطاع الاستثمار ومنها تخصيص 6 قطاعات خلال عام 2021 للاستثمار في السودان من قبل السـعودية، وقد تم ذلك خلال أعمال الملتقى السـعودي السـوداني للاسـتثمار بمشـاركة 45 شـركة سـعودية.[3] كما أجرت الحكومة السـودانية مباحثات مع المملكة العربية السعودية حول سبل خلق شراكات واستثمارات حقيقية بين البلدين في مجالات الزراعة الطاقة والتعاون والموانئ[4]

و**شـهد عام 2021 طرح الحكومة السـودانية 18 مشـروع كبير خلال مؤتمر باريس للاسـتثمار**، وقد طرحت تلك المشـروعات كمشـروعات جاهزة لتلقي اسـتثمارات، وقد عملت الحكومة خلال تلك الفترة على اتخاذ بعض الإجراءات التي وصـفت بالإصـلاحية والداعمة لمناخ الاسـتثمار ومنها اجازة قانون تشـجيع الاسـتثمار، وقانون الشـراكة بين القطاعين العام والخاص إضـافة لإقرار النظامين الإسـلامي والتقليدي في التعاملات البنكية.[5]

غير ان الاسـتثمارات ظلت غائبة عن السـاحة السـودانية، رغم تلك الجهود الإصـلاحية الحكومية، بينما شـهدت كافة الجهود الاسـتثمارية في فترة ما بعد اندلاع النزاع حالة جمود في ظل انتظار المستثمرين لملاحظة تطورات الأوضاع هناك.

[1] تشكيل فريق عمل لوضع ضوابط منح الموافقة للمشاريع الاستثمارية، الوسط، https://alwasat.ly/news/libya/390355
[2] ماذا أعد السودان من محفزات لجذب الاستثمارات الأجنبية؟، اندبندنت عربية، http://bitly.ws/KEdU
[3] السودان يخصص 6 قطاعات للاستثمار من قبل السعودية، ARABIC.NEWS.CN، http://bitly.ws/KEgt
[4] السعودية تبحث الاستثمار والشراكة "الحقيقية" مع السودان، الترا سودان، http://bitly.ws/KEi5
[5] الاستثمار في السودان... حضرت التسهيلات وغاب المستثمرون، العربي الجديد، http://bitly.ws/L5PF

المحور الثاني: جهود أممية وآليات دولية .... من يحظى بدور المنقذ في دول النزاع؟

بعد مرور 7 سنوات ونصف على إعلان أجندة التنمية المستدامة 2030، منذرًا بانتصاف المدى الزمني المحدد للعمل على تنفيذ الأهداف العالمية التنموية، تثار تساؤلات متعددة حول جهود الآليات الدولية والهيئات الأممية في دعم المسارات التنموية في العالم العربي وبخاصة في الدول العربية، التي تشهد نزاعات أثرت بصورة مؤكدة على واقع التنمية في المجتمعات العربية، وخلال الأقسام التالية، سوف يتم التركيز على ذلك.

أولًا: تحليل واقع الجهود الأممية الدول محل الدراسة

ا. ليبيا:

تظهر أهمية الجهود الأممية المبذولة لدعم خطط التنمية في المجتمع الليبي في ضوء كونها لم تغفل مبدأ التوازي في العمل على الأهداف، حيث لا تركز الجهود على المساهمة في حل الآثار السلبية التي خلفها النزاع فقط، وانما تركز أيضا على العمل على بناء السلام ودعم الحكم الديموقراطي كأرضية أساسية ستغير بصورة كاملة من مسار العمل التنموي في حال تم دعمها بصورة شاملة.

وتتمثل أحد أهم الجهود التي نظر لها كجهد واضح لدعم العمل التنموي في ليبيا، في انتخابها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) للفترة ما بين 2021 و2023 وقد حصلت ليبيا على مقعد العضوية فيما نظر له كأحد أبرز الخطوات التي ستساعد على دعم جهود التطوير في مجالات التنمية الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في ليبيا.[1]

كما نشطت جهود الأمم المتحدة و16 وكالة وصندوق وبرنامج تابع للام المتحدة إضافة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا على مدار سنوات النزاع، فخلال عام 2021، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال صندوق تحقيق الاستقرار في ليبيا بإنشاء محطة معالجة لمياه الصرف الصحي بقدرة استيعابية 400 متر/مكعب، وذلك لتحسين خدمات الصرف الصحي لـ 15 ألف مريض يستقبلهم مستشفى تاجوراء الليبي.[2]

كما أصدر مجلس الأمن قراره رقم 2656 الصادر لعام 2022 الهادف لتوسيع دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لتشمل تقديم المشورات الإستراتيجية بشأن الإصلاحات الاقتصادية والحوار حولها ودعم الرقابة على المؤسسات الاقتصادية بما ينظر له كأحد

[1] Libya secures seat in UN ECOSOC, AA, http://bitly.ws/Lcns

[2] محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي بالمركز الوطني للقلب في تاجوراء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. http://bitly.ws/KxSh

أهم الجهود التي ستساعد على تقليل الفساد وتوجيه الموارد المالية الليبية نحو الخطط التنموية المعلنة من الدولة.[1]

أما خلال عام 2023 فقد كشفت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا عن خطة **عمل البرنامج القطري للفترة ما بين 2023 - 2025،** حيث سيركز عمل البرنامج خلال تلك الفترة الزمنية على التعامل مع تحديات التنمية الوطنية الملحة في المجتمع الليبي من خلال دعم الاستثمارات على نحو مستدام، إضافة للتركيز على بناء السلام المحلي وتعزيز الحكم الديمقراطي.[2]

كما تعاونت منظمة **الفاو** مع الحكومة الليبية للعمل بصورة مشتركة لوضع خطة استراتيجية للأمن الغذائي الوطني بالإضافة للعمل على تنشيط برنامج الصندوق الانمائي الأحادي في ليبيا لدعم وضمان الأمن الغذائي والمائي للمواطنين الليبيين في ظل النزاع[3].

كما أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع "بلديتي" بتمويل من الإتحاد الأوربي، بهدف إجراء تحسينات في البنية التحتية والخدمات الأساسية في ليبيا، ويمتد البرنامج منذ عام 2018 مقدمًا دعم 3 مليون مواطن، وحتى عام 2023 الذي تقرر فيه توسعه المشروع ليشمل دعم التنمية في 21 بلدية في الجنوب الليبي[4].

قامت **بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا** في عام 2023، بتنفيذ 108 مشروع في 28 موقعًا خلال عام 2022، لتعزيز الحوكمة وتحسين الفرص الاقتصادية وإعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي. (الأهداف 8، 4، 3، 6، 9)

كما قامت البعثة بتعزيز الاقتصاد المحلي في ليبيا من خلال تقوية جانبي العرض والطلب في سوق العمل عن طريق **توفير فرص التدريب على الوظائف ودعم سبل العيش لأكثر من 76000 شاب وفتاه ومهاجر** ومجتمع محلي في جميع أنحاء البلاد، وذلك إعمالًا بتحقيق الهدف 8 المعني بالنمو الاقتصادي.

كما تعاونت البعثة تحت الهدف 17 المعني بتعزيز الشراكات، مع 23 وزارة و66 مؤسسة حكومية و25 دولة عضو و28 جهة مانحة و7 مؤسسات أكاديمي. وقامت بتدريب 22 من ممثلي المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني على ترشيد استخدام المياه الزراعية، والذي يأتي تحت تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالمياه. [5]

---

[1] الإصلاحات الاقتصادية، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، http://bitly.ws/Lcza

[2] UNDP Libya Country Programmer Document for 2023 – 2025, UNDP، http://bitly.ws/KLLZ

[3] «الفاو»: دعم التعاون مع الحكومة الليبية لتطوير القطاع الزراعي، المصري اليوم، http://bitly.ws/KLAD

[4] EU-funded Balaaditya program me, UNDP, http://bitly.ws/KKrj

[5] بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، تقرير النتائج السنوي في ليبيا خلال عام 2022، بتاريخ النشر 2023، متاح على: https://unsmil.unmissions.org/ar

ت. سوريا:

ســاعد المنتدى الســياســي رفيع المســتوى بصــورة كبيرة على دعم جهود التنمية المستدامة في دولة سوريا، حيث تم إدماج الجمهورية العربية السورية كشريك رائد في المنصـة الالكترونية للشـراكات من اجل التنمية المسـتدامة، كما تم اشـراكها في برنامج بناء القدرات الهيدروغرافية الدولية في الدول الساحلية، ويسـعى برنامج بناء القدرات إلى تقديم المشــورة بشــأن افضــل الســبل التي يمكن ان تفي بها دولة ســوريا بالتزاماتها الدولية في مجال التنمية المســتدامة، وبخاصــة في مجال تنمية البنية التحتية المحلية وتوفير آليات صيد الأسماك واستغال الموارد البحرية.[1]

في الوقت ذاته فقد **ســيطر النشــاط على الجهود التنموية وجهود الدعم الأممي في ســوريا،** غير أنها مواكبة للأزمات بصـورة شـديدة الدقة، فقد كشـف الزلزال الذي ضـرب الأراضــي الســورية خلال النصــف الأول من هذا العام عن مدى ســرعة الجهود الأممية التنموية، حيث ساعد **مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** "سوريا بأكملها" على دعم مسـارات الإنعاش المبكر للمجتمع السـوري بعد الكارثة الطبيعية من خلال اعتماد نهج قائم على المشاركة المجتمعية ودعم الاحتياجات ذات الأولوية للمتضررين، ودعم عمليات التعافي المستدام داخل المجتمع.[2]

بينما تمثلت أحد اهم جهود المشروع عام 2022 في توفير سبل العيش المستدامة لأسر والمجتمعات المحلية إضـافة لدعم التعافي الأخضـر للمجتمع من خلال عدة مشـروعات متنوعـة منهـا مـا تم توجيهـه لـدعم الاعتمـاد على الطـاقـة النظيفـة المتجـددة، والإدارة الرشــيدة والصــحية للنفايات، إضــافة لمشــروعات دعم مســارات الاقتصــاد الدائري والاســتخدام المســتدام للموارد المحلية[3]، كما ركز البرنامج خلال عام 2021 على دعم المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في الداخل السـوري من خلال مشـروع "إعادة إحياء الأعمال" [4].

بينما تواصل **الأمم المتحدة** جهودها لتوسيع سبل تقديم المساعدات الإنسانية لملايين المحتاجين في شمال غرب سوريا ويعتبر "باب الهوى" هو مركز الثقل في نقل مساعدات الأمم المتحدة للداخل الســوري، حيث يصــل أكثر من 85% من شــاحنات الأمم المتحدة للداخل الســوري غبر معبر باب الهوى، كما تقوم وكالات الأمم المتحدة بتخزين الامدادات في شمال غرب سوريا لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية.[5]

[1] Syrian Arab Republic, UN, **http://bitly.ws/Lc36**
[2] UNDP in Syria Rebuilding Lives and Hope, UNDP, http://bitly.ws/KLLj
[3] مشروع التعافي الأخضر لتوفير سبل عيش مستدام للأسر والمجتمعات، روابط، http://bitly.ws/KLnd
[4] مشروع إعادة إحياء الأعمال، روابط، http://bitly.ws/KLrD
[5] Today's top news: Sudan, Syria, ocha, http://bitly.ws/Lbx8

وبعد 100 يوم على الزلزال المدمر، تســتمر **جهود الأمم المتحدة** لدعم المحتاجين داخل سـوريا، حيث أدخلت 2200 شـاحنة مسـاعدات من جنوب تركيا وحتى شـمال غرب سـوريا، كما أكملت الأمم المتحدة منذ شــهر فبراير وحتى مايو 100 مهمة إغاثة عابرة للحدود بين الوكالات الأممية في الشمال الغربي السوري.[1]

قام فريق الأمم المتحدة القطري **سوريا** بوضع **الإطار الاستراتيجي 2022- 2024 في سوريا** من أجل تعزيز الصمود والتنمية في المنطقة خاصة في ظل النزاع المستمر في البلاد. بالتركيز على أربعة ركائز، الركيزة الاولي توفير الخدمات الأساسية والاجتماعية والوصول إليها، الركيزة الثانية التعافي الاقتصادي الاجتماعي المستدام، الركيزة الثالثة بيئة تمكينية لعودة تتسم بالمرونة، الركيزة الرابعة صمود الأشخاص والقدرة المؤسساتية على الاستجابة.

من خلال وضع الاستجابة لاحتياجات الناس في صميم عمله، يواصل فريق الأمم المتحدة القطري استكمال جهود المساعدة الإنسانية المباشرة الكبيرة بأنشطة الصمود متعددة السنوات. في عام 2021، حدد فريق الأمم المتحدة القطري نهجًا مشتركًا لتعزيز الصمود في سوريا، مع تسليط الضوء على هدفه المتمثل في تعزيز سبل العيش الحضرية والريفية للأشخاص المستضعفين وتحسين الوصول المستدام والمنصف والآمن إلى الخدمات الأساسية الحيوية في المناطق ذات الاحتياجات الشديدة. ويسعى الفريق إلى التركيز على الأنشطة في إطار استراتيجي وعلى برامج المرونة والتعافي المبكر متعددة السنوات وتهدف إلى تصميم وتنفيذ تدخلات أكثر استدامة.

يساهم فريق الأمم المتحدة القطري في تحسين الوصول العادل والشامل والآمن إلى الخدمات الأساسية الجيدة. وتتمحور المجالات ذات الأولوية (الصحة والتعليم وإعادة التأهيل الخفيفة للبنى التحتية المدنية الحيوية للخدمات الأساسية والخدمات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية والاستدامة البيئية)، وتعزز الأنشطة التي توفر وصولاً أفضل للناس، ولا سيما الأكثر ضعفاً، إلى خدمات الحماية الاجتماعية، وسبل العيش المستدامة، والانتعاش الاجتماعي، والاقتصادي الشامل، والعادل.

بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للنازحين والعائدين والمجتمعات المتضررة من خلال دعم قدرات المؤسسات ذات الصلة على توفير الخدمات القانونية والإدارية والاجتماعية الأساسية، وتعزز المرونة من خلال تعزيز الاستجابة المؤسسية في تقديم الخدمات. وتُعطى الأولوية لبناء القدرات اللازمة للمجتمعات المحلية للمشاركة بنشاط

[1] Today's top news: Myanmar, Ethiopia, Sudan, Syria, OCHA, http://bitly.ws/LbIs

في أنشطة الصمود القائمة على المنطقة وللمؤسسات لتقديم خدمات اجتماعية وحماية شاملة ومنصفة.[1]

ث. السودان:

تتمثل أحد أهم **جهود المنتدى السياسي رفيع المستوى في دعم دولة السودان في توجهها لإدماج الدولة في مبادرة "قادة افريقيا الشباب"** في توجهها لإدماج الدولة في مبادرة قادة افريقيا الشباب (RLC EA)، والتي تستهدف العمل على تجهيز الجيل القادم من الشباب السوداني الماهر ليكونوا قادة فاعلين في دولتهم والقارة الافريقية، حيث سيتم تدريبهم على أدوات القيادة ونماذجها ومهاراتها.[2]

بينما تكشف الجهود التنموية المبذولة لدعم مسارات التنمية المستدامة في السودان عن رؤية مدروسة للاحتياجات الحقيقية والأولويات التنموية المحلية داخل المجتمع السوداني وهو ما دفع الجهود التنموية لتكون شديدة التخصص في العمل على دعم ما سيساعد على احداث تنمية حقيقة في تلك المجتمعات.

خلال عام 2020، مع اعلان حالة الطوارئ الاقتصادية بالسودان، **ساهمت الهيئات الأممية** بالعمل على انشاء **"اللجنة العليا للطوارئ الاقتصادية"** بهدف اعتماد تدابير معالجة الازمات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في السودان، بينما بنهاية عام 2020 في اطار مؤتمر شراكة عقد بالسودان بالتعاون مع الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي، تعهد **البنك الدولي** بنهاية المؤتمر بتقديم منحة قدرها 400 مليون دولار بهدف دعم تحسين الاقتصاد الكلي وتقديم مساعدات انسانية وتنموية مباشرة سواء بصورة دعم للبنية التحتية او لمفارق المياه والصرف الصحي وغيرها من سبل الدعم المتنوعة.[3]

بينما ركز **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** فيما بين عامي 2022 و2023 على دعم 5 مجالات تنموية بالغة الأهمية في السودان، وقد تضمنت تلك المجالات دعم السلام والاستقرار والحوكمة وإصلاح نظم العدالة المحلية، إضافة إلى دعم الانتعاش الاقتصادي والتحول الديموقراطي في البلاد، وإنعاش القطاع الصحي لتقديم خدمات أفضل للمواطن السوداني وأخيرا دعم مشروعات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ وتحسين سبل الوصول لمصادر طاقة أفضل بهدف حل واحدة من أكبر المشكلات التي تسيطر على الواضع السوداني وهي ازمة مصادر الطاقة.[4]

[1] UN Syrian Arab republic, UN Strategic Framework 2022-2024, 12 October 2022, http://bitly.ws/KWNY
[2] YOUNG AFRICAN LEADERS INITIATIVE - RLC EA, UN, HLPF, http://bitly.ws/Lcdv
[3] Report of the Independent Expert about human rights in Sudan, OHCHR, http://bitly.ws/Lb5H
[4] UNDP Sudan, UNDP, https://www.undp.org/sudan/our-focus

بينما تمثلت الجهود الدولية بعد اندلاع النزاع في تعاون بين **اليونيسيف** وشركائها على توزيع كميات من الموارد المائية وصفائح التخزين الآمن للمياه وأقراص تعقيم المياه في أماكن التجمع والملاجئ المختلفة[1]، كما تم معالجة الكهرباء بمحطات المياه المتوقفة في بحري، وتشغيل آبار مائية تغذي 4 حارات مياه، وهي حلول مؤقتة لا تساهم في حل ازمة المياه طويلة الأمد في السودان.[2]

كما وجهت **اليونيسيف** جزء من جهودها نح ودعم قدرة النازحين والمواطنين على الوصول للخدمات بصورة مؤقتة حيث قدمت منظمة لهم الدعم الحيوي في مجال الصرف الصحي ومستلزماته، كما تم دعم مرافق الصرف الصحي في مستشفيات شمال دارفور[3]، وهو جهود دعم مؤقتة لم تعمل على حل ازمة تهالك مرافق الصرف الصحي الأصلية.

قامت **اليونيسف** وشركاؤها بالوصول إلى ملايين الفتيات والفتيان من خلال التدخلات المنقذة للحياة والمستدامة خلال عام 2022، حيث استطاعت تمكين أكثر من 3 ملايين شخص من الوصول إلى إمدادات المياه المنزلية الأساسية، وتوقفت 510 مجتمعات عن التغوط في العراء، وتم الوصول إلى أكثر من 2 مليون شخص من خلال أنشطة تعزيز النظافة. (تحقيقًا للهدف 6)، تم إعطاء أكثر من مليون لقاح ضد الحصبة (الهدف 3)، الوصول إلى 400 ألف طفل باللوازم المدرسية (الهدف 4)، تم علاج 322000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد (الهدف 2)، الوصول إلى 52000 امرأة حامل ومرضعة بخدمات الحماية الاجتماعية المتكاملة، التي استفاد منها أكثر من 300000 شخص (الهدف 5). [4]

كما قامت **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** بنشر الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي للسودان، وقدمت خلال هذا التقرير التحركات الإيجابية التي قامت بها حكومة السودان إعمالًا بالاتفاقية وتماشيًا مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذًا لمبدأ **(عدم ترك أحد خلف الركب)**، وقدمت توصيات فعالة للحكومة السودانية من أجل تعزيز وصول ذوي الإعاقة لجميع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. [5]

ومع استمرار القتال في السودان، وعبور الكثير من السودانيين عبر الحدود كل يوم إلى تشاد، يعمل **برنامج الأغذية العالمي** على توسيع نطاق استجابته للاحتياجات الوافدين السودانيين على الحدود، فقد قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية لأكثر من 150 ألف شخص على الحدود بين تشاد والودان، أما بالداخل السودان تمكن البرنامج من توفير دعم غذائي لأكثر من 400 ألف سوداني في شرق وشمال وجنوب ووسط دارفور.[6]

---

[1] مصادر المياه الآمنة توفّر العوْن للعائلات النازحة في السودان، يونيسيف، http://bitly.ws/KFC6
[2] مياه ولاية الخرطوم تعيد الخدمة للعديد من المحطات والآبار التي تأثرت بالأحداث، أخبار السودان، http://bitly.ws/KFE3
[3] مخاوف من وقوع عدد كبير من الوفيات في السودان، وتقديرات بوصول عدد اللاجئين إلى 100 ألف، أخبار الأمم المتحدة، http://bitly.ws/KFGU
[4] UN Sudan, UNICEF Sudan Annual Results Report 2022, 10 April 2023, http://bitly.ws/KWfQ
[5] Convention on the Rights of Persons with Disabilities Committee on the Rights of Persons with Disabilities Concluding observations on the initial report of the Sudan, http://bitly.ws/L5iq
[6] Ibid, Today's top news: Sudan, Syria

أما عن **منظمة الأغذية والزراعة** فقد ركزت الفاو على زيادة توافر الغذاء المحلي، حيث أوصلت خلال شهر يونيو شاحنات تحمل 50 طن من بذور الذرة لولاية النيل الأزرق لمساعدة سكان الولاية، كما ساعدت على تسهيل حركة 630 شاحنة تحمل ما يزيد عن 285 ألف طن من مساعدات إلى 10 ولايات سودانية.[1]

بينما ساهم **مكتب تنسيق الشئون الإنسانية التابع للأمم المتحدة** بتسهيل حركة 438 شاحنة تحمل حوالي 17 ألف طن من المساعدات المتجهة لأجزاء مختلفة من الأراضي السودانية، وقد تحركت 50 شاحنة من شاحنات المساعدات خلال اليومين الأولين لوقف إطلاق النار.[2]

بينما أعلن **الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة** عن تخصيصه 22 مليون دولار لدعم المساعدات المنقذة للحياة في ظل النزاع السوداني، كما نظمت الأمم المتحدة حدث على المستوى الوزاري تدعمه كل من مصر وقطر والمغرب وألمانيا والإتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي، وقد خلصت الحدث للتبرع بمقدار 1.5 مليار دولار لدعم أنشطة الإغاثة في السودان.[3]

د. اليمن:

تتمثل **أحد أبرز جهود المنتدى السياسي رفيع المستوى في إدراج اليمن كشريك أساسي في منصة الشراكة** من أجل التنمية المستدامة، كما تم انشاء قسم ماجستير ودكتوراه العلوم في التنمية المستدامة في البرامج الدراسية بجامعة صنعاء، وهو برنامج يستهدف خلق الوعي الدراسي المتكامل حول التنمية المستدامة للناس والكوكب وتحديات تحقيق التنمية واستخدام جهودها في جعل العالم مكان أكثر أمانًا.[4]

كشف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في اليمن عن خطة عمله للفترة ما بين 2022 وحتى 2024، والتي ركزت على 4 مسارات تمثل الأولويات الحقيقية للداخل اليمني في ظل النزاع، وهم توفير الأمن الغذائي ودعم التنمية المحلية ودعم الخدمات الاجتماعية وإنعاش ودعم الاقتصاد الشامل، وقد انعكست الكثير من الجهود التنموية للمساهمة في دعم تلك المسارات الأربعة.[5]

تمثلت مجموعة من أبرز الجهود الأممية التنموية في الجهود التي بذلت بين عامي 2018 و2022 من خلال **"المشروع الطارئ لتوفير الكهرباء" التابع للبنك الدولي** العديد من

[1] Ibid
[2] Today's top news: Sudan, Ukraine, OCHA, http://bitly.ws/LbAu
[3] Today's top news: Ukraine, Sudan, OCHA, http://bitly.ws/LbBS
[4] Yemen, UN, HLPF, http://bitly.ws/Lc5h
[5] UNDP Yemen and the UN, UNDP, https://www.undp.org/yemen/undp-yemen-and-un

الإنجازات العامة الموجهة نحو تحسين إمكانية الحصول على مصادر الطاقة في المناطق الريفية واتراف المدن اليمنية[1]

فخلال عام 2021 بذل المشـــروع الطارئ للخدمات الحضـــرية المتكاملة في اليمن - أحد مشـــروعات البنك الدولي الأبرز - جهودًا تنموية كبيرة عام 2021، وقد تمثلت في تأهيل 234 كم من الطرق في 9 مدن يمنية، وتم اســـتئناف تقديم خدمات 3 مليون يمني نتيجة ذلك، كما دعمت الجهود تأهيل البنى التحتية لمشروعات المياه والنقل والطاقة وإدارة النفايات الصلبة.[2]

كما حصـــلت **اليونيســـيف** في نفس العام على منحة قدرها 15.6 مليون دولار قدمته الحكومة الألمانية، حيث تهدف المنحة إلى إنشاء مشروعات من شأنها ان تحسن فرصة مليون مواطن يمني في الوصول لخدمات المياه النظيفة والنقية.[3] بينما شهد عام 2022، توجه البنك الدولي وشركاؤه لتطبيق مقترحات مشروع تخزين مياه الأمطار في 3 قرى.[4]

كما شـــهد عـام 2022، شـــراكة بين برنـامج "إعمـار اليمن" وبرنـامج الأمم المتحـدة للمستوطنات البشرية "الموئل" ومؤسسة الوليد للإنسانية بهدف العمل على تحسين الظروف المعيشـــية والســـكنية لليمنيين من خلال تســـليمهم 150 وحدة ســـكنية في محافظة عدن.[5]، أيضـــا خلال عام 2022، تعاون البنك الدولي من خلال شـــراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيســـف، للعمل على تحســـين نطاق حصـــول الســـكان على المياه النظيفة، وتوفير مصادر المياه المحسنة لما يزيد عن 3 مليون يمني، وفي أطار ذلك أطلقت مشروعها الطارئ للصحة والتغذية والذي يغطي 16 منطقة حضرية ويستهدف إعادة تأهيل 113 بئر مياه.[6]

كما خصـص **"الصـندوق المركزي لمواجهة الطوارئ" التابع للأمم المتحدة** 18 مليون دولار لمعالجة أزمة الأمن الغذائي في اليمن، في الوقت ذاته مولت الأمم المتحدة برنامج "نداء اليمن" بقيمة 4.3 مليار دولا بما ســـيســـمح للوكالات الأممية والشـــركاء على دعم الأمن الغذائي ومعالجة ازمة سوء التغذية في محافظات حجة والحديدة وتعز.[7]

إضـافة إلى ذلك فخلال عام 2023 أعلن **البنك الدولي** عن موافقته على منح تمويل انمائي جديدة بقيمة 25 مليون دولار لليمن، بهدف تحســـين الخدمات ودعم قطاع البنية التحتية

[2] استعادة الخدمات الحضرية في اليمن، البنك الدولي، http://bitly.ws/KyC6
[3] ألمانيا تقدم منحة بمبلغ 15.6 مليون دولار أمريكي لدعم النازحين والمجتمعات المستضيفة في اليمن، يونيسيف، http://bitly.ws/Kwpi
[4] البنك الدولي: 18 مليون يمني يواجهون شح مياه الشرب، الشرق الأوسط، http://bitly.ws/KwWI
[5] تسليم 150 مسكن في إطار مشروع «المسكن الملائم» في محافظة عدن، الأمم المتحدة، اليمن، http://bitly.ws/KziJ
[6] تجميع مياه الأمطار في اليمن: حل دائم لشح المياه، البنك الدولي، http://bitly.ws/Kx3a
[7] Today's top news: Sudan, Yemen, OCHA, http://bitly.ws/LbMJ

في 19 مركز حضري مختلف، وإعادة تأهيل الطرق، وتوفير الطاقة، وإدارة النفايات الصلبة، والخدمات البلدية بما سيفيد 3 مليون شخص.[1]

كما حصل البنك الدولي في العام نفسه على منحة من **المؤسسة الدولية للتنمية** بقيمة 19.5 مليون دولار، بالإضافة إلى منحة أخرى من **الشراكة العالمية للمعونات المرتبطة بالنتائج** بقيمة 5.9 مليون دولار، من المقرر استخدامهم في تقديم خدمات حضرية مستدامة في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة وإدارة النفايات، بحيث سيفيد المشروع اجمالي 3 مليون مواطن يمني.[2]

ثانيًا: فرص وتحديات تنموية أمام الدول العربية محل النزاع

على الرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي التي تسيطر على الدول العربية محل النزاع، الا ان وجودها وسط منطقة ذات نشاط في مجال العمل التنموي يبرز امامها مجموعة مختلفة **من فرص العمل التنموي** وتتمثل أبرز هذه الفرص في:

أ. تنظيم مؤتمرات المناخ في العالم العربي:

تعتبر حقيقة تنظيم مؤتمر الأطراف في دولة عربية، فرصة مهمة لدول النزاع العربي، كونها تساهم في دعم تحويل العالم العربي أكمل لمنطقة نشطة في مجال العمل المناخي وقضاياه المتنوعة، غير انها تدفع وتدعم الجهود الوطنية والإقليمية للتعامل بصورة أكثر عمقًا لأزمات المناخ التي تعتبر وتأثيراتها جزء من واقع الازمة التي تشهدها دول النزاع في العالم العربي.

ب. جهود الشركاء الدوليين والتدخلات الأممية

يفوق دور وجهود الشركاء الدوليين والهيئات الأممية والمانحين الوطنيين والإقليميين في بعض الظروف جهود الحكومات الفعلية في دول النزاع الأربعة محل الدراسة، وهو الامر الذي يعيد للأذهان إدراك أهمية التعاون والجهود الناتجة عن تدخل الشركاء الدوليين والمانحين في دعم الجهود التنموية بمختلف ابعادها في دول النزاع، سواءً كان صورة دعم للبنية التحتية او التدخل الطارئ لعلاج الأزمات بسبب النزاع.

ت. جهود جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي

يعتبر مجرد تواجد دولتي ليبيا والسودان داخل الاتحاد الافريقي وتواجد الدول الأربعة (ليبيا والسودان واليمن وسوريا) داخل جامعة الدول العربية أحد أبرز عناصر دعم حلحلة الازمة، حيث يساعد وجود الدل الأربعة في كيانات إقليمية أكبر في دعم استدراك الدول العربية

[1] البنك الدولي يمنح اليمن 25 مليون دولار لتحسين الخدمات، AA، http://bitly.ws/Ky8G
[2] البنك الدولي يقدم تمويلاً إضافياً للمساعدة في استعادة الخدمات الحضرية باليمن، البنك الدولي، http://bitly.ws/Kwm9

لأهمية المشـــاركة بجهودها في دعم التنمية وحل الازمات الجذرية في دول النزاع لارتباط ذلك إما بالتأخر شـــبه الجماعي او الدفع الجماعي لعجلة التنمية الإقليمية في العالم العربي، نظرًا لما تمثله الدول العربية مجتمعة من شبكة راجعة يؤثر بعضها على بعض.

ث. احتقان الأزمات كعنصر ضاغط

على الرغم مما تمثله الأزمات من حدث شديد السلبية، إلا أن تفاقم الازمات في دول النزاع الأربعة وما نتج عن هذا التفاقم من مجموعة واسعة من التأثيرات السلبية التي تشمل دمار الممتلكات، وضـــياع الموارد، وما خلفه من صـــدمة بالغة التأثير على المكونات الاقتصادية والاجتماعية للدول الاربعة، من المؤكد انه قد ساهم في تعزيز شعور كافة طوائف السكان في دول النزاع بخطورة الازمة، خالقًا **توجه محلي داعم للجهود التنموية ومعبر عن الاســتعداد للمشــاركة فيها ســواء من خلال الاندماج في المشــروعات التنمية الحكومية** التي تتخذ من المواطنين المحليين عناصـــر لدفعها او من خلال دعم جهود الفرق الحكومية في إنجاز مشـــروعات بعينها تحتاج للأيدي العاملة من مواطني الدول.

ج. نسبة الشباب العربي في دول النزاع

تصل نسبة الشباب في العالم العربي 32% من مجموع السكان، وهو ما يعني ان الدول العربية كافة ودول النزاع بصـــورة خاصـــة تمتلك طاقة بشـــرية كبيرة جاهزة لتكون أيدي عاملة دافعة لعمليات وجهود التنمية في دول النزاع، غير ان وجود طاقات بشرية شبابية لديها رؤية حديثة مواكبة لتحولات العصر الحديث والواقع الاجتماعي والسياسي العالمي هو أحد أبرز أسباب استجلاب الاستثمارات الخارجية مدفوعة برؤية مدركة لأهمية جهود وطاقات الشـــاب في إنجاح الاســـتثمارات في ظل ما تمتلكه دول النزاع العربية من موارد وثروات غير مستغلة بفعل عدم الاستقرار.

وعلى الرغم من الفرص الســابقة التي تتمتع بها دول العالم العربي، إلا أنه لا يمكن إغفال التحديات البارزة التي تواجه العمل التنموي في دول النزاع العربي، والتي تتمثل في:

أ. الانقسامات الداخلية وعدم الاستقرار:

يعتبر عدم الاســـتقرار الســـياســـي والأمني وســـيطرة الانقســـامات وتعدد أطراف النزاع ورؤاهم السياسية المختلفة، عنصرين أساسيين في واقع الدول محل الدراسة، وهما امرين بالغي الأهمية كونهما عناصر جذرية التأثير على تأجج النزاعات بصورة أكبر بما يقود لاستمرار حقيقة تجمد وشلل الجهود التنموية في ظل استمرارا الصراع، غير ان محاولة

تهدئة الانقسامات داخل دول النزاع من شأنه ان يساهم في الوصول لاتفاق وطني مدرك لأهمية استمرار استئناف الجهود التنموية لصالح مجتمعات النزاع.

ب. فاتورة نزاع غالية الثمن:

بعد مرور أعوام على الازمات المستمرة في عدد من دول النزاعات، مثل الواقع أكبر كاشف عن فاتورة الازمات الممتدة في الدول العربية، وتأتي تلك الفاتورة كعنصر شديدة الفعالية في ربطه بقياس مدى الجهود المبذولة لدعم جهود التنمية في تلك الدول، فقد كلفت النزاعات الممتدة اقتصـــاديات الدول ملايين الدولارات كجزء من خســـائر النزاع، خالقةً اقتصـاديات سـيطرت عليها حالتي الاسـتنزاف والهشـاشـة وهو الامر الذي يرتبط بصـورة وثيقة بضـــعف الجهود الحكومية التنموية في ظل ضـــعف الإمكانات المادية الحادث في دول النزاع.

ت. غياب رؤى واستراتيجيات التنمية

تســـيطر حالة العمل غير المنظم او المدروس على كافة الدول العربية محل النزاع، حيث تغيب بصـورة شـبه كاملة الرؤى والاسـتراتيجيات الإصـلاحية المعلنة والمعممة وطنيًا للتعامل مع واحدة او أكثر من أزمات النزاع، وهو الأمر الذي حول جهود التنمية بالتدريج لجهود تنبع بصـــورة طارئة للتعامل مع أزمة متفاقمة او محتدمة في قطاع من قطاعات الدولة محل النزاع، غير ان الإعلان والكشـف والتوافق حول رؤية وطنية موحدة من شـأنه توحيد وتنظيم الجهود التنموية لإحداث التغيير المنشود.

ث. تراجع التمويلات في ظل استمرار النزاع:

على الرغم من الجهود بالغة الأهمية التي يبذلها الشـــركاء الدوليين والمانحين الإقليميين والعالميين والتي تعتبر احد أبز وسـائل دعم وتعزيز جهود التنمية داخل المجتمعات، إلا ان تقاطع طول مدد النزاع وامتدادها لســـنوات مع ضـــعف الرؤى والإدارة الحكومية العربية هو الأمر الذي غالبا ما يسبب تراجع للتمويلات وللاستثمارات على حد سواء، في ظل رؤية المانحين لواقع التنمية البطيء في مجتمعات النزاع، بالإضافة لرفض رأس المال لتحمل المخاطر الاقتصـــادية الناتجة عن حالة عدم الاســـتقرار في دول النزاع وهو الامر الذي غالبا ما ينعكس في صـورة تراجع جهود وخطوات التنمية، ففي عام 2021 علق المجتمع الدولي مســـاعداته لدولة الســـودان كما علق وقف عملية الاعفاء من الديون الخارجية بســـبب إجراءات الجيش التي استهدفت حل الحكومة الانتقالية في البلاد.

ج. عدم وجود إرادة إصلاحية حقيقية:

يسبغ النزاع واقع الدول بحالة من تراخي الإرادة السياسية التي تنعكس بصورة مباشرة في تحويل الجهود التنموية لخطط او تصـــريحات لا تصـــل لمرحلة التطبيق على الأرض الواقع، مخلفًا حـالـة من جمود الجهود التنمويـة في ظـل عـدم الـدفع بمـا تم الاتفـاق والتصـديق عليه من خطط نحو التنفيذ على ارض الواقع، وهي حالة سـائدة تسـيطر على دول النزاع ليس فقط لكونها مكبلة الجهود ومشـــتتة الموارد بســـبب ما تختبره من نزاع يســـتنزف موارد الدولة وامكاناتها المادية بالأخص وانما أيضـــا بســـبب غياب الرؤية السياسية القادرة على تحريك الجهود نحو الأولويات التنموية للبلاد.

المحور الثالث: رؤية استراتيجية لعمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول النزاع العربي

أولاً: مدخل الإصلاح الهيكلي والتشريعي داخل دول النزاع

تعتبر الدول العربية أحد أكثر بقاع العالم غنى بالموارد المتنوعة ما بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية، وهو الامر نفسه الذي ينطبق على دول تشهد نزاعات ممتدة منذ سنوات مثل ليبيا واليمن، غير **ان البنية التشريعية تعتبر احد أوجه القصور التي تكبل وتعرقل جهود دول النزاع العربية في محاولاتها للتنمية في ظل واقع النزاع وآثاره**، ففي دولة مثل ليبيا، يعتبر قدم قوانين الاستثمار الصادرة عام 2010 والمعمول بها حتى الآن رغم ما شهده الواقع الليبي من تحول شبه كامل من المؤكد انه قد اثر على بيئة الاستثمار في ليبيا احد أبرز أوجه القصور في الأداء الحكومي لما له من تأثير كبير على مناخ الاستثمار في ليبيا كدولة في حاجة ماسة لمشروعات استثمارية تحرك عجلة التنمية في مختلفة القطاعات الراكدة في البلاد.

وهو الأمر الذي حاولت دولة سوريا التغلب عليه من خلال إصلاح البناء التشريعي لبعض القوانين السورية لتتضمن قوانين داعمة للاستثمار في مجال الطاقة الشمسية بما يتماشى مع الواقع والمناخ الاستثماري في سريا بعد مرور 12 عام من استمرار النزاع.

وفي هذا الإطار توصي مؤسسة ماعت حكومات دول النزاع الأربعة بالعمل على **تأسيس لجنة تحت أشرف الجهاز التشريعي والقضائي بالبلاد، بحيث تتولى اللجنة المؤسسة مسئولية تحديد القوانين غير الملائمة لدعم تحولات الواقع في الدول الأربعة والعمل على طرح اقتراحات لتعديلها بما يتلاءم مع تعزيز ودعم الجهود التنموية التي تستهدف حكومات الدول احداثها في الدول الأربعة، بما يمثل اصلاح تشريعي**

هام سوف ينعكس على فتح مسارات جادة لإحداث تنمية مبنية على جهود مدروسة ومؤسس لها قانونيًا وتشريعيًا.

ثانيًا: مدخل العمل على خطط واستراتيجيات وطنية

تتمثل المشكلة الأبرز عند قياس مدى التقدم المحرز او الجهود التنموية المبذولة في إطار دعم تنفيذ الأهداف التنموية الخمس محل الدراسة في ضعف الاستراتيجيات الوطنية وخط العمل المحلية المدروسة للعمل عليه كإطار توجيهي وتنظيمي للجهود المبذولة بهدف دعم تحقيقها، وهو الامر الذي ينقل مجموعة الجهود التنموية المبذولة في دول النزاع الأربع لخانة الجهود الطارئة المبذولة بدون دراسات للأولويات المرتبطة بالعمل التنموي.

وتعتبر جهود دولة السودان في مجال توفير خدمات الصرف الصحي أحد الأمثلة الأبرز لكونها توجه النسبة الأكبر من جهودها ومواردها المالية لمعالجة المرضى المصابين كنتيجة لتلوث المياه الناتج عن تهالك شبكات الصرف الصحي بدلًا من توجيه الموارد بناء على خطة مدروسة تستهدف إصلاح الشبكات التي تعتبر المرحلة الأولى من مشكلة تلوث المياه وما يتبعها من تفاقم للمرض.

وفي هذا الإطار تجد مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان الأهمية الكبرى لتوصية **دولة الحكومات العربية محل النزاع (سوريا، ليبيا، السودان، اليمن) على الأسرع بتوحيد الجهود الحكومية والوطنية نحو العمل المكشف على الخروج بإستراتيجيات وطنية قوية مدروسة ومعلن عنها حول خطط توجيه الجهود التنمية نحو تحقيقي الأهداف الخمسة محل الدراسة.**

ثالثًا: مدخل تعزيز جهود الشركاء الدوليين والاقليميين

يعتبر وجود الشركاء الدوليين والمانحين في إطار معادلة العمل التنموي في دول النزاع، أحد العناصر الأساسية التي ترجح كفة دفع وتعزيز الجهود التنموية، ليس فقط لقدرتهم على تحديد أولويات العمل التنموي وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر افتقارا للتنمية في مجتمعات النزاع، لكن أيضا لقدرة المانحين والشركاء الدوليين في الحفاظ على مسار متوازي تسير فيه كافة الجهود التنموية بصورة مقترنة، إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي وعدم تحرك العديد من الازمات نحو نقطة الحل او حتى حلحلة الازمة في القريب العاجل هو الامر الذي يفقد الشركاء الدوليين في كثير من الأحيان جدو عملهم، وتثير تساؤل حول تأثير تلك الجهود في ظل واقع تتفاقم فيه الازمة بلا نهاية او مسار حل قريب.

بالإضافة للدعم المقدم من الشركاء الدوليين التنمويين، تملك الشركات الاستثمارية صاحبة المنظور الربحي بصورة أساسية توجه متخوف من الاستثمارات في دول النزاع في ظل إدراك المخاطر المتعددة المحيطة بالاستثمار في الدور العربية التي تشهد نزاعات قد تطل استثماراتهم بالتدمير.

وفي هذا الجانب توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان **حكومات دول النزاع الأربعة بالعمل على تأسيس لجنة وطنية عاملة على مجال بحث فرص التعاون والشراكة مع الشركاء الفاعلين داخل دولهم، إضافة للعمل على بحث سبل تعزيز جهود الشركاء والاستثمارات والجهود الأممية التنموية داخل مجتمعات النزاع.**

بالإضافة إلى ذلك تضطلع اللجان الوطنية بمهمة **اعداد دراسات جدوى تقدم للمنحين والشركاء الفاعلين بهدف استيضاح الفرص والنتائج المترتب على المشاركة بجهود تنموية داخل مجتمعات النزاع بما يمثل وسيلة لتشجيع تلك الجهود على الاستمارات بعديًا عن مسارات القلق الاقتصادي المتحققة على ارض الواقع حاليًا**.

رابعًا: مدخل الاستفادة من جهود المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يعتبر المنتدى العربي الآلية الإقليمية الرئيسية في العالم العربي المضلعة بمسئولية متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، حيث يمثل المنتدى ملتقى بين الحكومات العربية والجهات المعنية بالتنمية لمناقشة وتتبع القدم المحرز في مجال التنمية، وتتبع أخر التطورات وآليات التنفيذ في الاقتراب من الأهداف التنموية المحددة وفق أجندة 2030، كما يصدر عن المنتدى تقرير سنوي يتضمن الرسائل المنبثقة من الحوار الإقليمي الذي انطوت عليه عملية تنفيذ خطط التنمية في المنطقة العربية.

وفي هذا الاطار توصي مؤسسة ماعت **حكومات دول النزاع الأربعة بالعمل على الاستفادة والوضع في الاعتبار جهود ومخرجات المنتدى العربي للتنمية المستدامة والتي تركز على مناقشة واستعراض جهود التنمية في المنطقة، إضافة لجهود التباحث حول سياسات الحلول في عدد من الموضوعات المختلفة**، كما توصي ماعت حكومات الدولة **بضرورة الحفاظ على المشاركة الوطنية في آلية الاستعراض الوطني الطوعي بهدف مساعدة لجنة المنتدى على الحصول على صورة واضحة وذات مصداقية حول حالية الوضع في دول النزاع ومدى تقدم او تأخر مسارات التنمية**

فيهم بما يساعد على اتخاذ الخطوات والقرارات اللازمة لدع الجهود التنموية المستقبلية وسياسات واستراتيجيات حلحلة الازمات في دول النزاع الأربعة.

خامسًا: مدخل تدعيم الإرادة السياسية والتنموية داخل بلدان النزاع

خلال عام 2021 شهدت دولة السودان تحركات إيجابية على مستوى التخطيط في قطاع الطاقة حيث تم الخروج بإستراتيجية تكشف عن توجه الدولة للعمل على تدعيم قطاع الطاقة بحيث سيرتفع من عام 2020 وحتى 2023، من صفر إلى 200 ميجا وات من الطاقة في كافة انحاء البلاد، غير ان حلول عام 2023 كشف عن استمرار ازمة الطاقة في السودان في ظل تعثر الجهود التنموية اليت كان قد تم الكشف عنها خلال استراتيجية عام 2021، تكررت الازمة نفسها في قطاع المياه، الذي يعتبر احد اكبر القطاعات ضعفًا في السودان، حيث وضعت الكومة السودانية خلال عام 2021 استراتيجية لمدة 10 سنوات لمعالجة قطاع المياه، تم خلالها استعراض ابرز تحديات قطاع المياه وخطة الدولة لمعالجته، إلا ان بعد مرور عامين على خروج الاستراتيجية وبدء نزاع من المتوقع انه سياسهم في تجميد جهود التنمية يظهر بصورة جلية ضعف قطاع المياه في السودان، وغياب أي خطة إصلاحية للتعامل مع ازمة المياه الاخذة في التفاقم.

تأتي الكثير من تلك الخطط في دول النزاع متقاطعة مع ضعف الإرادة السياسية لتحريك جهود التنمية بما يتماشى مع الخطط المحددة مسبقًا، وفي هذا الإطار توصي مؤسسة ماعت **جامعة الدول العربية بإنشاء آلية إقليمية بالشراكة مع المنتدى العربي للتنمية المستدامة، بحيث تتولى الآلية مسئولية تقديم الدعم اللوجيستي والاستشاري لحكومات دول النزاع فيما يسهل سبل تعزيز وتحقيق خطط واستراتيجيات التنمية المعلن عنها من قبل الدول.**